تحركات داخل الجيش وراء اعتقال الأمين السياسي لـ(الوطني المحلول)

ترتيبات لامتحانات تكميلية للشهادة السودانية (الثانوية)

رئيس مجلس الإدارة
الواثــق البريــر

رئيس التحرير
طاهر المعتصم

صوت الأمة

• نُكمــل المشهــد •

تصدر عن شركة الشكابة للطباعة والنشر المحدودة

العدد (1636)

الأحد 31 مايو 2026م - 14 ذو الحجة 1447هـ

طاهر المعتصم
حكومة الدسدسة
10 الأخيرة

أشرف عبد العزيز
حوار أهل الوجعة!!
10 الأخيرة

في حوار الذاكرة والسياسة مع «صوت الأمة » القيادي بالحزب الشيوعي السوداني صديق يوسف:

الحرب ستتوقف بتقاسم السلطة بين طرفي الصراع
5 حوار

الواثق البرير يكتب:

بين التمكين والعلمنة: أزمة بناء الدولة في السودان
6 آراء

تحركات داخل الجيش وراء اعتقال الأمين السياسي للمؤتمر الوطني المحلول

خاص - صوت الأمة

كشفت مصادر مطلعة لـ«صوت الأمة» أن ملابسات اعتقال القيادي بحزب المؤتمر الوطني المحلول، نعمان عبد الحليم، ترتبط بتحركات داخل المؤسسة العسكرية هدفت إلى إعادة بناء تنظيم تابع للحزب المحلول.

وقال مصدران متطابقان إن السلطات السودانية أوقفت الأمين السياسي للمؤتمر الوطني المحلول، نعمان عبد الحليم، منذ أشهر، على خلفية نشاطات داخل الجيش لإعادة تشكيل بنية تنظيمية موالية للحزب، وتحديداً للجناح الذي يتزعمه إبراهيم محمود. وبالرغم من عدم توجيه اتهام رسمي للدكتور نعمان، فإن إطلاق سراح قيادات من المجاهدين مؤخراً عزز الاتهامات غير الرسمية.

وبحسب المصادر، فإن هذه التحركات لم تصل إلى مرحلة التخطيط لانقلاب على السلطة، وإنما اقتصرت على محاولات لإعادة بناء التنظيم واستعادة وجوده داخل المؤسسة العسكرية.

واعتقلت السلطات السودانية الأمين السياسي لحزب المؤتمر الوطني المحلول، نعمان عبد الحليم، في أوائل العام الجاري.

وحاولت «صوت الأمة» الحصول على تعليق من النيابة العامة بشأن أسباب اعتقال عبد الحليم، إلا أنها امتنعت عن الإدلاء بأي تصريحات. كما تواصلت الصحيفة مع القيادي بالمؤتمر الوطني المحلول، إبراهيم محمود، غير أنه لم يرد على الاستفسارات حتى لحظة النشر.

ويرى متابعون أن القضية تعكس جانباً من الصراع الداخلي المتصاعد بين أجنحة المؤتمر الوطني، لا سيما بين مجموعة إبراهيم محمود من جهة، ومجموعة علي كرتي من جهة أخرى، في ظل المتغيرات التي شهدتها الحركة الإسلامية، المرجعية الفكرية للحزب، خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك تصنيف الولايات المتحدة لها تنظيماً إرهابياً.

ويشغل نعمان عبد الحليم، إلى جانب منصبه أميناً سياسياً للمؤتمر الوطني المحلول، منصب رئيس قسم الفلسفة بجامعة النيلين، بعد تعيينه فيه أخيراً. وكان قد أُوقف في أعقاب حادثة محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك في التاسع من مارس 2020.

الحكومة السودانية تباشر الإعداد لامتحانات تكميلية للشهادة الثانوية

خاص - صوت الأمة

باشرت الحكومة السودانية الإعداد لامتحانات تكميلية لطلاب الشهادة الثانوية (الشهادة السودانية) الذين لم يتمكنوا من الجلوس للامتحانات التي أُقيمت في أبريل الماضي، وفقاً لمصادر حكومية مطلعة.

وقالت مصادر رفيعة لـ«صوت الأمة» إن القرار يشمل الطلاب الذين حالت الظروف الأمنية دون مشاركتهم في الامتحانات بمختلف المناطق المتأثرة بالنزاع، والطلاب المقيمين خارج البلاد في دولتي تشاد والإمارات، مشيرة إلى أن السلطات تدرس عدداً من السيناريوهات بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية لضمان وصول الامتحانات إلى جميع المستحقين.

وتأتي هذه الخطوة نتيجة عدم تمكن عشرات الآلاف من الطلاب من أداء امتحانات الشهادة الثانوية في ولايات دارفور الخمس وأجزاء من ولايات كردفان، بسبب الأوضاع الأمنية واستمرار القتال، بالإضافة إلى دولتي تشاد والإمارات، حيث لم تُقم الامتحانات فيهما.

وكانت امتحانات الشهادة السودانية قد أُجريت في أبريل الماضي، بمشاركة نحو 564 ألف طالب وطالبة توزعوا على 3333 مركزاً داخل السودان وخارجه، من بينهم 156 ألف طالب وطالبة في ولاية الخرطوم.

كلمة العدد ..

القراء الأعزاء

منذ أن انطلقت صحيفة (صوت الأمة) في ثوبها الجديد، قطعنا على أنفسنا عهداً بأن تكون صحيفة مهنية مستقلة، تلتزم بمعايير العمل الصحفي الرصين وميثاق الشرف الصحفي، وتضع الحقيقة فوق كل اعتبار، وتؤمن بأن دور الصحافة لا يقتصر على نقل الأخبار فحسب، بل يمتد إلى الإسهام في تشكيل وعي عام مستنير يساعد على فهم الواقع واستشراف المستقبل.

وإذ نطل عليكم في عدد جديد، نجدد التأكيد على أن فريق التحرير ما زال وفياً للوعد والعهد. فخلف كل خبر وتحقيق وتقرير، يقف صحفيون ومحررون لا يعرفون التثاؤب ولا يركنون إلى الراحة، يعملون على مدار الساعة لملاحقة الأحداث، والتحقق من المعلومات، والسعي إلى تقديم السبق الصحفي والانفرادات المهنية التي تضع القارئ في قلب الحدث، بعيداً عن الضجيج والشائعات.

ولقد كان من دواعي فخرنا أن تحتضن صفحات الصحيفة وموقعها الإلكتروني نخبة متميزة من كبار كتاب الرأي والمفكرين والخبراء، الذين أسهموا بأفكارهم وتحليلاتهم في إثراء النقاش العام حول القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها سبل الخروج من الأزمة السودانية الراهنة وبناء دولة السلام والاستقرار والعدالة.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى قرائنا ومتابعينا داخل السودان وخارجه، على ما أحاطوا به الصحيفة من ثقة وتقدير. لقد شكّل الإقبال الكبير على الموقع الإلكتروني، واعتماد الكثيرين عليه مصدراً موثوقاً للأخبار والمعلومات، حافزاً إضافياً لنا لمواصلة تطوير المحتوى والارتقاء بالأداء المهني.

إن (صوت الأمة) ستظل منبراً مفتوحاً للأفكار الجادة والرؤى الوطنية المسؤولة، وساحة للحوار الموضوعي والبحث عن الحلول الممكنة للأزمة السودانية، إيماناً منا بأن الكلمة الصادقة تظل دائماً جزءاً من الطريق نحو السلام والتعافي وبناء المستقبل.

والله ولي التوفيق.

صديق يوسف: لا البرهان سينتصر في الحرب ولا حميدتي

خاص - صوت الأمة

قطع القيادي في الحزب الشيوعي السوداني صديق يوسف بأن الحرب الدائرة في السودان لا يمكن حسمها عسكرياً، مؤكداً أن «لا البرهان سينتصر ولا حميدتي سينتصر»، وأن استمرار القتال لن يقود إلا إلى مزيد من الاستنزاف والانقسام.

وقال يوسف، في حوار مع «صوت الأمة» يُنشر بالداخل: «إن هناك شبه إجماع داخلي وخارجي على ضرورة وقف الحرب، لكن العقدة الأساسية تكمن في كيفية الوصول إلى اتفاق يرضي طرفي الصراع»، مشيراً إلى أن أي تسوية محتملة ستظل مرهونة بتقاسم السلطة تحت رعاية دولية.

وأوضح أن المبادرات المطروحة حالياً كلها تتجه نحو الحوار، إلا أن تعقيد الملفات السياسية والعسكرية يجعل الطريق إلى الحل «طويلاً وصعباً»، لكنه نوه في الوقت نفسه إلى أنه «لا مفر منه» في ظل غياب أي حسم عسكري.

وفي ما يتعلق بمستقبل القوى المدنية، قال يوسف إن هذه القوى ستعود للقيام بدورها السياسي كمعارضة منظمة لأي سلطة عسكرية أو تسوية تنتج واقعاً استبدادياً جديداً، على غرار ما حدث بعد انقلاب عام 1989، معتمدةً على النضال المدني السلمي خياراً أساسياً.

وأكد القيادي الشيوعي أن حزبه طرح مبادرة تقوم على جمع الأطراف كافة حول طاولة تفاوض واحدة لمناقشة القضايا المتفق عليها، تمهيداً لتسوية شاملة توقف الحرب وتفتح الباب أمام حل سياسي مستدام.

وأشار يوسف إلى أن الحزب لم يتلق دعوات رسمية للمشاركة في بعض المؤتمرات الدولية الأخيرة، وأن المشاركات الفردية في لقاءات خارجية لا تمثل موقف الحزب الرسمي.

تابع ص (5)

الحركة الشعبية شمال بقيادة عقار ترحب بإعلان نيروبي

متابعات - صوت الأمة

رحبت الحركة الشعبية/ شمال، بقيادة مالك عقار، بمخرجات إعلان المبادئ السودانية الموقع في العاصمة الكينية نيروبي خلال مايو الجاري، معتبرة أن عدداً من بنوده يمثل خطوة إيجابية نحو بناء توافق وطني يسهم في إنهاء الحرب وتحقيق السلام في السودان.

وقالت الحركة، في بيان تلقت «صوت الأمة» نسخة منه، صدر عقب اجتماع سكرتاريتها العامة الدوري، إنها تثمن تمسك القوى الموقعة بوحدة السودان أرضاً وشعباً، ورفض مشاريع التقسيم والتجزئة وخطابات الكراهية والتحشيد القبلي، إلى جانب التزامها بعملية سياسية تستند إلى إرادة سودانية خالصة بعيداً عن التدخلات الخارجية.

وأكدت الحركة تمسكها بموقفها الداعي إلى إنهاء الحرب عبر عملية سياسية سودانية متعددة المسارات، مشددة على أن تحقيق أوسع توافق مدني لا يتطلب تحديث الوسائل فحسب، بل يستوجب أيضاً تجديد الرؤى والأفكار وتجنب إقصاء القوى ذات الصلة المباشرة بملف إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية.

ومن جهة أخرى، أعربت الحركة عن «قلق عميق» إزاء ما قالت إنها انتهاكات إنسانية جسيمة تتعرض لها مجموعة «الأطورو» في منطقة كاودا ومحيطها بمقاطعة هيبان في إقليم جبال النوبة، متهمة مجموعة يقودها عبد العزيز الحلو بالوقوف وراء تلك الانتهاكات، وهي اتهامات لم يصدر بشأنها تعليق من الطرف الآخر حتى الآن.

وطالبت الحركة المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالتحقيق في الوقائع المعلنة وكشف ملابساتها، كما دعت إلى كسر ما وصفته بحالة التعتيم الإعلامي المفروضة على المنطقة.

ودعت كذلك إلى إطلاق حملة إنسانية تحت شعار «أنقذوا الأطورو»، بهدف تسليط الضوء على أوضاع المدنيين في كاودا والمناطق المجاورة، وحشد الدعم الحقوقي والإنساني لهم.

حريق هائل يلتهم محالّ تجارية في سوق بوسط دارفور

خاص - صوت الأمة

اندلع حريق هائل، اليوم السبت، في سوق منطقة أم دخن بوسط دارفور، مخلفًا خسائر مادية واسعة دون تسجيل أي إصابات بشرية.

وأفاد مصدر محلي بأن النيران اشتعلت في أحد المحال قبل أن تمتد بسرعة إلى أجزاء واسعة من السوق، متسببة في أضرار كبيرة.

وأشار المصدر إلى أن التقديرات الأولية للخسائر تجاوزت 20 مليار جنيه، في وقت لا تزال فيه عمليات الحصر مستمرة، مرجحًا ارتفاع حجم الأضرار مع استكمال التقييمات النهائية.

وألحق الحريق أضرارًا جسيمة بتجار الجملة والتجزئة، حيث طالت النيران قطاعات واسعة من السوق، وخلّفت خسائر تُعد الأكبر في تاريخ السوق، بحسب غرفة طوارئ محلية أم دخن.

وأرجعت غرفة طوارئ المحلية أسباب الحريق إلى استخدام مواد بناء محلية في بعض المحال التجارية سريعة الاشتعال، مقترحة على التجار البناء بالمواد الثابتة والاكتفاء بالزنك للبرندات كحل وقائي.

وناشدت الجهات المختصة بالتدخل الفوري ووضع معالجات جذرية تنظم السوق وتحفظ أرواح وممتلكات التجار.

وخلال الأشهر الماضية، تعرضت بعض الأسواق والمحال التجارية ومخيمات النزوح لحرائق مدمرة أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وسط اتهامات من تجار محليين بوجود شبهة تعمد في اندلاع الحرائق.

ارتفاع أعداد ضحايا هجوم الدعم السريع على قرى دار حامد

بارا/أبو زبد - صوت الأمة

أكد اتحاد قبيلة دار حامد ارتفاع عدد الجرحى جراء هجوم الدعم السريع على قريتي «المره» و«الرضه» بولاية شمال كردفان، مشيرًا إلى أن المصابين تم نقلهم إلى مستشفى الأبيض، وأن بعضهم في حالة خطرة.

وأوضح الاتحاد أن عدد القتلى بلغ حتى الآن ثمانية وعشرين شابًا، داعيًا إلى إدانة الهجوم.

ومن جهة أخرى، اتهم تحالف تأسيس الجيش بارتكاب مجزرة جديدة بحق المدنيين، أمس السبت، عبر استهدافه بطائرة مسيرة عربتين مدنيتين على الطريق الرابط بين مدينتي أبو زبد والفولة بولاية غرب كردفان، ما أدى إلى مقتل 10 مدنيين، بينهم ثمانية أطفال وامرأتان، وإصابة أربعة آخرين بجروح متفاوتة.

احتجاجات بالقضارف بسبب نزع السلطات لأراضٍ بغابتي المخرشً وأم دبيب

القضارف - صوت الأمة

اشتكى مواطنون في ولاية القضارف من حملة نفذتها السلطات المحلية لنزع أراضيهم في غابتي المخرش وأم دبيب.

وفي المقابل، أصدرت حكومة الولاية بيانًا رسميًا نفت فيه قاطعًا الشائعات المتداولة حول غابتي المخرش وأم دبيب، مؤكدة أن الأراضي ملكية عامة للدولة، وأن إخلاء السكن العشوائي تم بصورة سلمية وسلسة لتنفيذ خطط حماية البيئة ومكافحة التصحر.

وأكدت الحكومة التزامها بتوفير مناطق بديلة ومخدمة للسكان خارج النطاق الغابي، داعية الجميع إلى تحري الدقة واستقاء الأخبار من مصادرها الرسمية منعًا للفتنة.

معلمو الجزيرة يكشفون أسباب تأجيل انطلاقة العام الدراسي

لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

الجزيرة - صوت الأمة

أكدت لجنة المعلمين السودانيين، في بيان لها، أن السبب الحقيقي وراء تأجيل انطلاقة العام الدراسي التعويضي بولاية الجزيرة إلى الرابع عشر من يونيو المقبل يعود إلى حالة الاحتقان والغضب المتصاعدة وسط المعلمين بسبب تجاهل حقوقهم وتراكم المتأخرات المالية لأكثر من أربعة عشر شهرًا، وفشل الحكومة في صرف مرتب مايو ومنحة العيد.

وأعلنت اللجنة مساندتها الكاملة للحراك المطلبي الجاري في الجزيرة وولايات أخرى مثل كسلا والشمالية والنيل الأبيض، مشددة على أن تأجيل الدراسة لن يوقف هذا الحراك، الذي سيستمر حتى انتزاع الحقوق المشروعة.

وجددت اللجنة تمسكها بالمسارات القانونية والتنظيمية للتصعيد التدريجي، بدءًا من تسليم مذكرة مطالب واضحة وصولًا إلى التوقف التام عن العمل، مشيرة إلى أن استقرار التعليم رهين بالاستجابة الفورية لمطالب المعلمين، وعلى رأسها الانتظام في صرف المرتبات، وتحسين الأجور بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة، وصرف كافة البدلات والمنح، وفتح حوار جاد مع الممثلين الحقيقيين للمعلمين وطرح قضاياهم العادلة.

المؤتمر السوداني يدين هجوم الدعم السريع على غرب بارا ويدعو لوقف الحرب

متابعات - صوت الأمة

أدان حزب المؤتمر السوداني الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على مناطق غرب مدينة بارا بولاية شمال كردفان، والذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى وسط المدنيين، إلى جانب إلحاق أضرار بالمجتمعات المحلية.

وقال الحزب، في بيان، إن استهداف المدنيين يمثل انتهاكًا خطيرًا وجريمة مرفوضة لا يمكن تبريرها أو القبول بها تحت أي ظرف، مؤكداً أن استمرار الحرب يفاقم معاناة المواطنين ويزيد من حدة الأوضاع الإنسانية والأمنية في الولاية وفي مختلف أنحاء السودان.

وجدد الحزب موقفه الداعي إلى الوقف الفوري للعمليات القتالية، وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين، والعمل على إطلاق مسار سياسي شامل يعالج جذور الأزمة ويقود إلى إنهاء الحرب واستعادة الأمن والاستقرار في البلاد.

«إيقاد» تخصص مليون دولار لمواجهة (إيبولا) وتدعو إلى تشديد الرقابة على المعابر

متابعات - صوت الأمة

أعلنت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد) تخصيص مليون دولار لدعم جهود الدول الأعضاء في مكافحة فيروس إيبولا، وذلك بالتعاون مع صندوق مكافحة الأوبئة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ودعا السكرتير التنفيذي للهيئة، ورقيني قبيهو، خلال اجتماع طارئ لوزراء الصحة بدول الإيقاد، الحكومات والمواطنين إلى رفع درجات الحذر والالتزام بالإرشادات الصحية والإبلاغ الفوري عن أي حالات مشتبه بها، للحد من مخاطر انتشار المرض.

وأكد وزراء الصحة، الذين عقدوا اجتماعهم أمس الجمعة، التزامهم بتعزيز التنسيق والتأهب الجماعي لمواجهة تفشي الفيروس في عدد من الدول الإفريقية، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشهد انتشاراً للمرض في مقاطعتي إيتوري وشمال كيفو.

وشارك السودان في الاجتماع الطارئ

ضمن جهود إقليمية تستهدف احتواء المرض وتعزيز الإجراءات الاحترازية بالمنافذ والمعابر الحدودية بين دول المنظمة.

وتزايدت المخاوف من انتقال العدوى مع تنامي حركة النزوح والعودة بين دول الإقليم منذ اندلاع الحرب في السودان، خاصة مع عودة مئات السودانيين خلال الأشهر الماضية من أوغندا، إحدى الدول التي سُجلت فيها حالات إصابة وافدة.

ويُعد فيروس إيبولا من أخطر الأمراض الفيروسية المسببة للحمى النزفية، إذ ينتقل عبر الاتصال المباشر بسوائل جسم المصاب، وتصل معدلات الوفاة الناتجة عنه إلى نسب مرتفعة في حال غياب الرعاية الطبية المناسبة.

وقالت وزارة الصحة السودانية، في بيان السبت، إن وزير الصحة هيثم محمد إبراهيم شارك في اجتماع دول الإيقاد الذي ناقش تطورات انتشار المرض بالإقليم، بمشاركة وزراء وممثلين من السودان وأوغندا وكينيا والصومال وجيبوتي، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وشركاء دوليين.

واستعرض المشاركون خلال الاجتماع آخر المعلومات المتعلقة بالمرض والمخاطر المحتملة التي تهدد دول الإقليم، مؤكدين أهمية تعزيز التعاون في مجالات التقصي الوبائي وتبادل المعلومات والبيانات الصحية.

احتجاجات جديدة بالشمالية للمطالبة باستقرار الكهرباء وتحسين الإمداد

متابعات - صوت الأمة

تجددت الاحتجاجات الشعبية في الولاية الشمالية، السبت، على خلفية استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي، حيث نظم مواطنو منطقة العفاض وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بتحسين خدمة الكهرباء وضمان استقرار الإمداد، في ظل تزايد شكاوى السكان من تداعيات القطوعات المتكررة على حياتهم اليومية والأنشطة الاقتصادية.

وتعاني الولاية الشمالية من اضطرابات مستمرة في إمدادات الكهرباء منذ اندلاع الحرب في السودان، نتيجة الأضرار التي لحقت بأجزاء من الشبكة القومية، الأمر الذي أدى إلى تزايد ساعات القطوعات وتراجع استقرار الخدمة في عدد من المناطق، وسط مطالبات متواصلة بإيجاد حلول جذرية للأزمة.

وقال أحد المشاركين في الوقفة الاحتجاجية بحسب «سودان تربيون» إن الانقطاعات الطويلة والمتكررة للتيار الكهربائي أرهقت المواطنين، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة واعتماد العديد من الخدمات الأساسية على الكهرباء، بما في ذلك المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية والأنشطة التجارية والإنتاجية.

وأوضح أن المحتجين أكدوا تمسكهم بحقهم في الحصول على خدمة كهربائية مستقرة ومنتظمة، باعتبارها من الخدمات الأساسية التي ترتبط مباشرة بحياة المواطنين وتسهم في دعم التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى أن أزمة الكهرباء بالولاية مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، عقب تعرض المحول الرئيسي للشبكة في سد مروي لأضرار خلال الحرب، ما تسبب في اضطرابات متكررة بالإمداد الكهربائي أثرت على عدد من المدن والقرى.

وأكد المحتجون أن استمرار الأزمة ألحق خسائر بالأنشطة الاقتصادية والخدمية وأثر بصورة مباشرة على حياة الأسر، داعين إلى اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة المشكلة بصورة جذرية وضمان استدامة الخدمة.

ورفع المشاركون في الوقفة لافتات وشعارات من بينها «لا حياة بلا كهرباء»، معبرين عن استيائهم من استمرار القطوعات التي أصبحت تمثل عبئاً يومياً على المواطنين وتحدياً متزايداً أمام مختلف الأنشطة الخدمية والتجارية.

وطالب المحتجون السلطات الحكومية والجهات الفنية المختصة بالتدخل العاجل لإيجاد حلول مستدامة لأزمة الكهرباء، تشمل تأهيل البنية التحتية للشبكة القومية وتعزيز حمايتها، بما يضمن استقرار الإمداد وتحسين مستوى الخدمة في الولاية.

كما شدد الاجتماع على ضرورة تعبئة الموارد الوطنية والاستفادة من صندوق دعم الجوائح لتعزيز قدرات الاستجابة، مع التركيز على تأمين المعابر الحدودية وتجهيزها لحماية المواطنين والحد من مخاطر انتقال العدوى، خاصة في ظل وجود جاليات سودانية كبيرة داخل دول الإقليم.

وبحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، بدأ التفشي الحالي لفيروس إيبولا من سلالة «بونديبوجيو» في أواخر أبريل 2026 بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث سُجلت أول حالة معروفة لعامل صحي ظهرت عليه الأعراض في 24 أبريل.

وفي الخامس من مايو أُبلغت منظمة الصحة العالمية بظهور تفشٍ غامض ذي معدل وفيات مرتفع في مقاطعةً إيتوري، قبل أن تؤكد الفحوصات المخبرية في 15 مايو أن المرض ناجم عن فيروس الإيبولا.

وامتد التفشي لاحقاً إلى أوغندا، حيث أُعلن في 15 مايو عن تسجيل أول حالة وافدة لشخص قادم من الكونغو الديمقراطية، قبل تأكيد إصابة حالة أخرى في اليوم التالي، ما دفع دول الإقليم إلى رفع مستوى التأهب واتخاذ تدابير احترازية إضافية لمنع انتشار المرض عبر الحدود.

معبر أرقين الحدودي...

قصص العالقين وأسئلة الاستعداد لموجات العودة المقبلة

لم يكن آدم الجيلي يتوقع أن تتحول رحلة عودة أسرته من مصر إلى السودان إلى سباق مع الموت. فوالدته المصابة بمرض السكري، التي ظلت ترافقها أدويتها طوال سنوات النزوح، وجدت نفسها على الحدود السودانية في مواجهة خطر جديد. فبعد خمسة أيام من الانتظار داخل معبر أرقين الحدودي، وسط درجات حرارة مرتفعة، فقدت جرعات الدواء فاعليتها بعدما ذاب الثلج الذي كان يحفظها، لتدخل والدته في غيبوبة سكر حادة كادت تودي بحياتها.

يقول الجيلي لـ(صوت الأمة) إن العناية الإلهية وحدها أنقذت والدته، بعد أن حصل على جرعة دواء من مواطنة سودانية وصلت حديثاً من مصر، بينما تطوع طبيب كان موجوداً في المعبر لمتابعة حالتها والإشراف على علاجها حتى بدأت تستعيد عافيتها تدريجياً.

وادي حلفا - **سارة عطية**

رحلة كادت تنتهي بمأساة

لكن ما حدث لوالدة الجيلي لم يكن سوى واحدة من عشرات القصص الإنسانية التي شهدها معبر أرقين الحدودي خلال الأيام الماضية. فبينما كان يحاول إنقاذها من غيبوبة السكري، كانت مئات الأسر الأخرى تخوض معاركها الخاصة مع المرض والعطش وطول الانتظار. وداخل المعبر، افترش بعض العالقين الأرض لأيام متواصلة، فيما احتمت عائلات بما توفر من أمتعة وأغطية هرباً من أشعة الشمس الحارقة، في مشاهد عكست حجم المعاناة التي واجهها العائدون.

وفي ظل تحسن الأوضاع الأمنية نسبياً في عدد من الولايات، اندفعت أعداد كبيرة من السودانيين لاتخاذ قرار العودة إلى البلاد. ومع تزايد أعداد العائدين خلال مايو، بدأت الأزمة تتفاقم تدريجياً داخل معبر أرقين، قبل أن تبلغ ذروتها في الخامس والعشرين من مايو، حين أدى التكدس الحاد إلى احتجاز آلاف المسافرين لأيام في ظروف إنسانية صعبة. وأثارت الأزمة قلقاً واسعاً بعد وفاة ثلاثة مواطنين سودانيين، بينهم امرأتان، نتيجة التعرض لدرجات حرارة مرتفعة وتدهور الأوضاع المعيشية والبيئية.

ويصف الجيلي الأوضاع داخل المعبر بأنها «فوق الاحتمال»، مؤكداً أن المرضى وكبار السن والأطفال كانوا الأكثر تضرراً من الأزمة.

أيام تحت الشمس

تتطابق رواية الجيلي مع ما ترويه أم خالد، التي وصفت ما شهدته في الجانب السوداني من المعبر بأنه «مأساة إنسانية مكتملة الأركان». وقالت لـ(صوت الأمة) إن الأسر ظلت تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات وأيام طويلة في ظل غياب المظلات وأماكن الإيواء، بينما تكدست مئات العائلات في مساحة محدودة دون خدمات كافية أو حلول واضحة.

وأضافت أن الأوضاع الإنسانية المتردية انعكست بصورة مباشرة على الفئات الأكثر هشاشة، مشيرة إلى تسجيل حالات وفاة بين الأطفال نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وضعف الرعاية الصحية، من بينها طفلة من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما لفتت إلى معاناة المسافرين من ارتفاع أسعار الغذاء ومياه الشرب وتذاكر النقل، إلى جانب ما وصفته بغياب التنظيم داخل صالة الجوازات وعدم مراعاة احتياجات المرضى وكبار السن وذوي الإعاقة.

وفي مقارنة بين جانبي المعبر، قالت أم خالد إن العابرين يلمسون في الجانب المصري تنظيماً أفضل وتوافراً للخدمات الأساسية وسرعة في إنجاز الإجراءات، بينما يواجهون في الجانب السوداني أوضاعاً مختلفة تماماً، داعية السلطات والمنظمات الإنسانية إلى التدخل العاجل لتحسين الخدمات وضمان معاملة كريمة للمواطنين العائدين.

تحركات لفك الاختناق

مع تزايد شكاوى العالقين وتصاعد الانتقادات للأوضاع الإنسانية داخل المعبر، شرعت الجهات الرسمية في تنفيذ إجراءات عاجلة لمعالجة الاختناق وإنهاء حالة التكدس التي صاحبت موجات العودة الأخيرة. وفي أعقاب هذه التدخلات، قال مشرف المعابر ومدير معبر أرقين العميد (م) مبارك داؤود سليمان، لـ(صوت الأمة)، إن حركة العبور عادت إلى طبيعتها بعد إخلاء المعبر من جميع العالقين.

وأوضح أن الانفراج بدأ منذ 24 مايو الجاري، قبل أن تتسارع الجهود بوصول بصات وآليات وشاحنات تابعة للقوات المسلحة تولت نقل المواطنين إلى وجهاتهم المختلفة، مما أسهم في إنهاء الازدحام وإعادة انسياب الحركة.

وأشاد داؤود بالتنسيق بين الجهات الرسمية والمبادرات المجتمعية، مشيراً إلى مساهمات حكومة الولاية الشمالية وديوان الزكاة والجمارك في توفير وسائل النقل والدعم للعالقين، مؤكداً أن توجيهات القيادة العسكرية بتسخير الإمكانيات اللازمة لنقل المواطنين شكلت نقطة التحول الأساسية في إنهاء الأزمة.

من جانبه، أكد ممثل غرفة النقل بوادي حلفا، محمد سليم، أن جميع العالقين تم ترحيلهم إلى وجهاتهم المختلفة، لكنه حذر من إمكانية تكرار الأزمة مستقبلاً إذا لم تتم معالجة أسبابها الأساسية، مشيراً إلى أن جزءاً من المشكلة ارتبط بأزمة مالية تتعلق بمستحقات بعض البصات التي شاركت في نقل المستفيدين من برامج العودة الطوعية.

هل تتكرر الأزمة؟

بينما طُويت صفحة التكدس الأخيرة في أرقين، تبدو التحديات التي كشفتها الأزمة أبعد من مجرد اختناق مؤقت في حركة العبور. فمع استمرار رحلات العودة وتحرك بصات جديدة من القاهرة والإسكندرية نحو السودان، يبقى السؤال مطروحاً حول قدرة المعابر الحدودية على استيعاب الأعداد المتزايدة من العائدين، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات التي تحول دون تكرار المعاناة التي عاشها آلاف السودانيين في طريق عودتهم إلى الوطن.

العيد في دارفور..

دفن الأوجاع ودعوات لإيقاف الحرب

أثرت الحرب المستعرة بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، التي تدخل عامها الرابع، على كل جوانب الحياة في السودان، بما في ذلك طقوس عيد الأضحى، التي أصبحت مرهقة اقتصاديًا لربّ الأسر الذي يحرص على توفير الحد الأدنى من المال لشراء خراف الأضاحي وكسوة الأطفال، حتى يصنع أجواء الفرح بالعيد وينخرط فيها.

ورغم الحرب والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، ما يزال العيد يحتفظ بشيء من فرحته القديمة في ولايات دارفور الخمس الخاضعة لسيطرة الدعم السريع، وكأن الناس يتمسكون به بوصفه فرصة نادرة للهروب المؤقت من ويلات الحرب وثقل الحياة اليومية.

خاص - **صوت الأمة**

نيالا.. نكهة خاصة للعيد

مع انطلاق تكبيرات العيد التي تملأ المآذن والساحات العامة، تفيض شوارع مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور بنهر من الأطفال والرجال وكبار السن والشباب، يرتدون أجمل ثيابهم ويحملون في قلوبهم أمنيات لا تسعها الميادين، في كل ركن من أركان البحير.

وتطل فرحة العيد بوجهها الصبوح؛ أطفال يطلقون «الألعاب النارية»، وشباب يوثقون لحظاتهم السعيدة بـ«السيلفي»، وسط دعوات الأمهات المتكررة بإيقاف هذه الحرب المستعرة.

دعوات لإيقاف الحرب

في فسحة شارع «أبو ثمانين»، دلالة على سعته، والذي يفصل بين امتداد كرري مربع (5) والوحدة جنوب مدينة نيالا، احتشد مئات الأشخاص منذ ساعات الصباح الأولى لأداء صلاة عيد الأضحى، مفترشين الأرض على وقع تكبيرات العيد.

وبدأ الحضور منذ ساعات الصباح الأولى؛ رجال ونساء، شيوخ وأطفال، اصطفوا كتفًا إلى كتف، يرددون التكبيرات في انسجام، كأنه إعلان جماعي عن عودة الحياة إلى مدينة نيالا.

وعقب انقضاء الصلاة، تبادل الجميع تهاني العيد، حيث امتزجت دموع الفقد بابتسامات اللقاء، وتجسدت معاني الإخوة والصفاء، وكل منهم يقول: «العفو والعافية»، تلك الكلمة التي تجسد معاني التسامح والمحبة في دارفور.

وتدور أمنيات سكان دارفور في العيد حول وقف الحرب والغارات الجوية بالطائرات المسيّرة، وأن يعود الأمن وتختفي مظاهر الحياة العسكرية.

تقول منال إبراهيم لـ«صوت الأمة» إنها تتمنى أن تنتهي الحرب التي جعلتهم يفتقدون أشقاءهم، وأن تتوقف غارات الجيش المتكررة على مدينتهم الجميلة نيالا.

أما وليد، الذي يقطن منذ سنوات في معسكر كلمة شرقي مدينة نيالا، فيقول: «أسأل الله أن يوقف هذه الحرب، التي هي امتداد لحرب دارفور السابقة. حياتنا أصبحت جحيمًا منذ سنوات. أنا هنا في هذا المعسكر منذ نحو 14 عامًا. يكفي حربًا... نريد السلام».

بينما قالت المعلمة السابقة مشاعر، بعدما طلبت عدم كتابة اسمها: «أمنيتي أن تتوقف الحرب، وأن ينتظم أولادي في الدراسة. التعليم بالنسبة لي أهم شيء، فأين مستقبل أطفالنا؟».

وأضافت: «نتمنى أن تعود حياتنا إلى طبيعتها. نزحت إلى عد الفرسان ثم عدت إلى منزلنا في نيالا فوجدته منهوبًا».

من جهته، لم يتمالك أحمد دموعه بسبب فقدانه ثلاثة من أبنائه في قصف جوي وقع عام 2024 في أحد أحياء مدينة نيالا، مضيفًا: «لا عيد من دون فلذات كبدي.. أتمنى أن يأتي السلام اليوم قبل الغد».

طقوس العيد

تتمحور طقوس الاحتفال بعيد الأضحى في ولايات دارفور حول الأضحية، والملابس الجديدة للأطفال، والزيارات العائلية، وتجديد المنازل وطلائها، وحرق الأوساخ أمام المنازل.

يقول محمد أحمد لـ«صوت الأمة» إن عيد الأضحى يمثل فرصة كبيرة لجمع شمل الأسرة، حيث تجتمع الأسر وتعود إلى مناطقها الأصلية.

وأضاف أن المشروب الجديد في عيد الأضحى هو «السنتين»، وهو مشروب شعبي تقليدي اشتهر في مدينتي نيالا وزالنجي، ويُعد مشروبًا موروثًا محليًا وتراثًا أصيلًا.

وأشار أحمد إلى أن «السنتين» يساعد على هضم اللحوم وإراحة المعدة بفضل مكوناته الطبيعية. ويطلق عليه في منطقة جبل مرة اسم «أبو عيون» بسبب تشكل الفقاعات على سطحه أثناء التخمير والنضج، وهو ما يمنحه طابعًا مميزًا.

وتقول فاطمة، وهي ربة منزل، إن مشروب «السنتين» يعد أحد أبرز العادات لدى سكان دارفور، موضحة أنه يُحضّر من الدقيق وعصير الفوستر، ثم يُترك لمدة 24 ساعة.

أمنيات وأشواق

قالت ابتسام، ذات الستة عشر عامًا، والنازحة في مدرسة مهيرة الثانوية بمدينة نيالا: «هذا أول عيد لي هنا. الحياة قاسية، ولا أهل لي هنا. أفتقد والدي وأشقائي الذين تفرقوا بعد سيطرة الدعم السريع على مدينة الفاشر».

وأضافت: «أفتقد أبي.. وأتمنى أن تنتهي الحرب».

وفي المستشفى التعليمي، ترقد سيدة برفقة ابنتها، وهي تحاول كسر الحزن الذي كسا وجهها، لتقول لـ«صوت الأمة»: «أنا بخير.. افتقدت أحفادي في محلية رهيد البردي.. حميدتي والبرهان خربا البلد.. الله يهديهما».

وتقول ابنتها إن والدتها أُصيبت بتشنجات وتم حجزها في المستشفى منذ أسبوعين، مضيفة: «أتمنى أن ألتقي بإخوتي الاثنين؛ أحدهما في الجيش والآخر في الدعم السريع».

فقدان الأحبة

قال إسحق لـ«صوت الأمة» إن فقدان شقيقه غيّر معنى العيد لديه بالكامل، مؤكدًا أنه يستحضر أخاه في كل لحظة، وأن غيابه ترك أثرًا كبيرًا في الأسرة.

وتحول فرح العيد في نيالا لدى بعض الأسر إلى استذكار للغياب أكثر من استحضار للفرح.

وتقول سليمة، التي فقدت زوجها وهي في شهرها الخامس من الحمل: «ما أقسى موت زوجي ونحن قد تزوجنا للتو.. ليس هناك أي عيد بالنسبة لي.. أنا حزينة ومتألمة.. لعنة الله على الحرب».

وفي أكثر من موضع داخل مقابر السوق الشعبي جنوب مدينة نيالا، جلس زوار على أطراف القبور يقرؤون القرآن أو يدعون لأحبابهم، بينما بكى آخرون بحرقة..

التمسك بالأمل

ورغم الحرب المستعرة والفقر والنزوح وكل التحولات التي مر بها السودان، وولايات دارفور على وجه الخصوص، لا يزال سكان دارفور يتمسكون بتفاصيل العيد، وكأنهم يدافعون بها عن آخر ما تبقى من شكل الحياة التي ألفوها.

ويظل عيد الأضحى مناسبة لتجديد الأمل والحفاظ على التقاليد وبث الفرح في نفوس الأطفال، كما يظل الرجاء الأكبر أن تحمل الأيام أو الأشهر القادمة بوادر سلام في السودان، ليعود العيد إلى معناه الطبيعي بعد ثلاث سنوات من القتل والنزوح واللجوء والجوع والمرض والأوبئة، في وطن أثقلته صراعات السلطة منذ أمد بعيد.

أضابير وهوامش

محمد الأمين عبد النبي

سرقة الأمل وسقوط أقنعة المدنية الوظيفية

تنطلق أزمة النخبة في تشخيص مالك بن نبي، من فقدانها القدرة على النقد الذاتي؛ وهو عجز فاضح يمثل استسلامًا ضمنيًا للفشل، ونكوصًا عن امتلاك الشجاعة اللازمة لتفكيك أسبابه وجذوره. وفي السياق السوداني الراهن، تجاوزت الحرب الخطوط الحمراء كلها، لتصبح في أدنى تجلياتها الكارثية عملية سحق ممنهجة لجوهر الإنسانية ومحوًا لكرامتها، ملاحِقةً بغِلِّها مساحات الأمل المخبوءة في قلوب السودانيين لإطفائها. حيث امتد التدمير لتقويض الأمل ذاته، باعتباره خطّ الدفاع الأخير في وجه الانهيار المتربص بالبلاد، مما أحال مجرد البقاء على قيد الحياة إلى عبء نفسي ووجودي باهظ الكُلفة.

وسط هذا الكابوس، تجلى الحصاد البائس لعام كامل من حكومة «كامل إدريس»؛ وهي تجربة كشفت عن غياب تام لأية رؤية أو فهم لتعقيدات الدولة، لتتحوّل واجهته المدنية إلى مجرد ظاهرة صوتية، وشعارات جوفاء صُممت لإلهاء الشارع والدفع به نحو انتظار المعجزات. لقد برع الرجل في دور المُخدِّر؛ فكلما ضاقت بالناس السبل، أخرج من محفظته حزمة وعود لكسب الوقت، بينما تتحوَّل حكومته في الواقع إلى صدى باهت وأداة للعسكريين.

خلال عام، لم يجرؤ الرجل على اتخاذ قرار واحد يصب في مصلحة الشعب، بل كانت تحركاته وقراراته كلها خصماً من كرامة المواطن وحقوقه. قاد هذا الفشل إلى تراكم الأزمات، والعجز الفاضح عن كبح الانهيار الاقتصادي، فيما تبخرت وعوده بالانفتاح الإقليمي والدولي، لصالح عزلة مضاعفة أساءت لمكانة السودان. هذا التناقض الصارخ حوّل خطاباته إلى مادة للتندر، بعد أن أيقن الشارع بأن الرجل ليس سوى بوق وألعوبة عاجزة عن امتلاك قرارها، لم تقدم للسودانيين شيئاً يذكر.

لقد تجلت الخديعة في استدعاء كامل إدريس ليكون مجرد واجهة وظيفية، صُممت بدقة لتجريف المدنية من محتواها. وتكمن الخطورة في كون الرجل قد تسلّل إلى المشهد رافعاً شعار «الأمل»، ليكون الحصاد بعد عام هو تبديد ذلك البصيص الذي كان يتمسك به السودانيون، متسقًا مع المثل «الما بعرف ما تخلوه يغرف، يا كسر الكاس يا عطَّش الناس»؛ إذ أفضى بارتهانه لإرادة العسكريين إلى تعطيش الشعب وإدخاله في تيه الجوع والنزوح، ليتحول الأمل الموعود على يديه إلى آلية ممنهجة لشرعنة الاستبداد، حتى بات الرجل بعجزه عبئًا على العسكريين قبل المدنيين.

إن الأزمة الماثلة أعمق من كامل إدريس بكثير؛ إنها تكمن في العقلية السلطوية التي أنتجته وجاءت به واجهةً للمشهد، وفي ورطة الوحل السياسي واستثمار الحرب لتغبيش العقول. ومع ذلك -وبالرغم من قتامة المخاض- فلن ينطفئ الأمل في نفوس السودانيين، فهو جذوة حيَّة يستمدها الشعب من فيض صموده ومقاومته المتراكمة.

فبينما يبرهن الواقع على أن نخب العجز لا يملكون أفقًا لتصور الغد بعد أن ارتضوا الاصطفاف كأدوات للتجريف، يظل الرهان معقودًا على وعي الشعب ومخزونه القيمي. إن الأمل هنا هو فعل مقاومة متجذر في صدور السودانيين الذين سينهضون من بين الركام، ليصنعوا آليات الصمود من رحم المعاناة، مؤكدين أن الوعي الجمعي أكبر من المكر السيء، وأقدر على انتزاع الحرية والسلام والعدالة، مصداقًا لقول الشاعر:

أعلل النفس بالآمال أرقبها ... ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل

العقوبات الدولية على أطراف الحرب في السودان

ضغوط دولية لتجفيف مصادر التمويل العسكري للأطراف المتحاربة

منذ انقلاب ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١م الذي نفذه قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، ضد الحكومة المدنية الانتقالية، دخل السودان في عزلة سياسية متزايدة، قبل أن يتحول الصراع بين الطرفين إلى حرب شاملة في أبريل (نيسان) ٢٠٢٣م.

ومع تصاعد الانتهاكات الإنسانية، واتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بدأت كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا، فرض عقوبات متتالية على قادة عسكريين وشركات مالية ومؤسسات مرتبطة بالجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إضافة إلى شبكات تمويل إقليمية ودولية.

ويرى مراقبون أن هذه العقوبات تمثل اعترافًا دوليًا بفشل سياسة الإفلات من العقاب التي رافقت السودان منذ عهد الرئيس المعزول عمر البشير وحتى الحرب الحالية.

تقرير إطاري:
نادرة المهدي

العقوبات تعكس تحولاً في الموقف الدولي تجاه الأزمة السودانية

عقوبات أميركية استهدفت شركات مرتبطة اقتصاديًا بقوات الدعم السريع

علي كرتي

جبريل إبراهيم

كيكل

المصباح طلحة أبوزيد

العقوبات الأميركية والدولية على أطراف الحرب في السودان :

فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، سلسلة متصاعدة من العقوبات على قادة عسكريين وسياسيين وشبكات اقتصادية مرتبطة بالحرب الدائرة في السودان، في إطار ضغوط دولية تستهدف وقف الانتهاكات وتجفيف مصادر التمويل العسكري للأطراف المتحاربة.

وفي يناير 2025م، فرضت وزارة الخزانة الأميركية، عقوبات على قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وتشمل العقوبات تجميد ممتلكاته ومصالحه في الولايات المتحدة.

وقالت الخزانة الأميركية -حينها-: إن الجيش السوداني بقيادة البرهان ارتكب هجمات ممنهجة بحق المدنيين وشن غارات جوية على المدارس والأسواق والمستشفيات.

عقوبات أميركية على قادة الدعم السريع وشبكات التمويل :

في يناير 2025م، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي»، متهمة قواته بارتكاب انتهاكات واسعة في دارفور، شملت القتل الجماعي على أساس عرقي والعنف الجنسي والتهجير القسري، مع توجيه اتهامات أميركية بارتكاب «إبادة جماعية».

كما وسعت واشنطن عقوباتها ضد عبد الرحيم حمدان دقلو، إلى جانب عدد من القادة الميدانيين في قوات الدعم السريع، بينهم تجاني إبراهيم موسى وعلي يعقوب جبريل (قتل في معارك الفاشر)، بتهم تتعلق بإدارة عمليات قتالية وانتهاكات ضد المدنيين في دارفور، و«عبد الرحمن جمعة بارك الله وعثمان محمد حامد (عمليات).

وشملت العقوبات الأميركية جدو حمدان أحمد محمد، على خلفية اتهامات بتمويل العمليات العسكرية ودعم الشبكات المالية المرتبطة بالحرب.

واستهدفت واشنطن -أيضًا- القوني حمدان دقلو، متهمة إياه بشراء الأسلحة لصالح الدعم السريع وإدارة شبكات مالية وتجارية مرتبطة بتمويل العمليات العسكرية.

قادة عسكريون وسياسيون تحت العقوبات :

وشملت عقوبات أميركا والاتحاد الأوروبي -أيضًا- رئيس حركة العدل والمساواة ، وزير المالية جبريل إبراهيم، بعدما اتهمته واشنطن بدعم الشبكات الاقتصادية المرتبطة بتمويل الحرب وتسهيل العمليات العسكرية.

وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقوبات على القيادي الإسلامي ووزير الخارجية السابق علي كرتي، بتهمة تقويض العملية السياسية ودعم شبكات محسوبة على الحركة الإسلامية، متهمة إياه بتغذية النزاع.

أما مدير جهاز الأمن والمخابرات السوداني السابق صلاح عبد الله قوش، فبقي ضمن قوائم العقوبات الأميركية المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان خلال عهد الرئيس المعزول عمر البشير.

كما فرضت واشنطن عقوبات في أكتوبر 2024م على مدير عام منظومة الصناعات الدفاعية في الجيش السوداني، الفريق أول ميرغني إدريس سليمان، والذي وصفته بـ«مسؤول شراء الأسلحة»، واتهمته بالمساهمة في جهود القوات المسلحة للحصول على أسلحة، وتوسيع نطاق الحرب.

كما فرض الاتحاد الأوروبي في يناير 2026م، عقوبات على «كتيبة البراء بن مالك»، وهي ميليشيا متحالفة مع الجيش السوداني، بسبب اتهامات بالمشاركة في الحرب وارتكاب انتهاكات مسلحة ضد المدنيين. وشملت العقوبات قائد الكتيبة أبو زيد طلحة المصباح.

شركات ومؤسسات مالية ضمن قوائم العقوبات :

استهدفت العقوبات الأميركية عددًا من الشركات المرتبطة اقتصاديًا بقوات الدعم السريع، متهمة إياها بتسهيل عمليات التمويل وتحويل الأموال وشراء المعدات العسكرية.

ومن أبرز هذه الشركات: «كابيتال تاب القابضة»، و«كابيتال تاب للاستشارات الإدارية»، و«كابيتال تاب للتجارة العامة»، إضافة إلى: «كريتف بايثون»، و«الزمرد والياقوت للذهب والمجوهرات»، و«الجيل القديم للتجارة العامة»، و«هورايزون للحلول المتقدمة للتجارة العامة»، و«ترانديف للتجارة العامة»، و«الجنيد متعددة الأنشطة»، و«الفاخر للأعمال المتقدمة».

وفي المقابل، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقوبات على مؤسسات وشركات مرتبطة بالجيش السوداني، من بينها «منظومة الصناعات الدفاعية»، و«شركة ريد روك للتعدين»، و«بورتكس تريد المحدودة»، متهمة إياها بدعم البنية الاقتصادية والعسكرية المرتبطة بالحرب.

القوني حمدان دقلو

شبكات أجنبية متهمة بتغذية النزاع

شبكات أجنبية متهمة بتغذية النزاع:

وفي تطور لافت، فرضت الولايات المتحدة خلال عامي 2025م و2026م، عقوبات على شبكات أجنبية متهمة بتجنيد مقاتلين لصالح قوات الدعم السريع، خصوصًا من كولومبيا.

كما استهدفت العقوبات شركتي «فينيكس للموارد البشرية» و«جلوبال قوى البشرية»، بعدما اتهمتهما واشنطن بتجنيد مقاتلين سابقين وإرسالهم إلى السودان للمشاركة في القتال إلى جانب قوات الدعم السريع.

شركات مرتبطة بالدعم السريع تحت العقوبات:

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقوبات على عدد من الشركات المرتبطة اقتصاديًا بقوات الدعم السريع، متهمة إياها بتمويل الحرب وإدارة شبكات تجارة الذهب والتحويلات المالية.

ومن أبرز هذه الشركات «الجنيد متعددة الأنشطة» (Junaid Multi Activities Co Ltd)، التي اتهمت بإدارة موارد مالية مرتبطة بالدعم السريع وتوفير مصادر تمويل للحرب.

كما فرضت واشنطن عقوبات على «كابيتال تاب القابضة» (Capital Tap Holding LLC)، و«كابيتال تاب للاستشارات الإدارية» (Capital Tap Management Consultancy)، بسبب اتهامات بإدارة شبكات مالية وتجارية مرتبطة بالدعم السريع وتسهيل التحويلات المالية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالحرب.

الاتحاد الأوروبي يوسّع عقوباته على أطراف الحرب في السودان:

بدأ الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات مباشرة على أطراف النزاع في السودان منذ يناير (كانون الثاني) 2024م، قبل أن يوسع نطاقها تدريجيًا خلال عامي 2025م و2026م، لتشمل شخصيات عسكرية وسياسية، وكيانات اقتصادية مرتبطة بالجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وشملت الإجراءات الأوروبية: تجميد الأصول المالية، وحظر السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منع أي تمويل أو تعاملات اقتصادية مع الأفراد والمؤسسات المدرجة ضمن قوائم العقوبات.

وضمت القوائم الأوروبية، شخصيات عسكرية وقيادات ميدانية متهمة بالمشاركة في العمليات القتالية والانتهاكات المسلحة، إلى جانب شركات ومؤسسات مالية يشتبه في استخدامها لتمويل الحرب أو تسهيل عمليات التسليح ونقل الموارد المرتبطة بالنزاع.

تكشف العقوبات الدولية المتصاعدة ضد طرفي الحرب في السودان، عن أن النزاع لم يعد مجرد مواجهة عسكرية داخلية، بل تحول إلى ملف دولي يرتبط بجرائم حرب وانتهاكات واسعة وشبكات تمويل عابرة للحدود، وسط تصاعد الضغوط الغربية لعزل المتورطين في القتال وتجفيف مصادر تمويل الحرب.

ويرى مراقبون أن هذه العقوبات تعكس تحولًا في الموقف الدولي تجاه الأزمة السودانية، بعدما بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، الربط بصورة مباشرة بين استمرار الحرب وغياب العدالة والمحاسبة، وهي الأزمة التي رافقت السودان منذ عقود، بدءاً من عهد الرئيس المعزول عمر البشير وصولًا إلى الحرب الحالية.

ويحذر متابعون من أن أية تسوية سياسية لا تقوم على محاسبة فعلية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب ستظل عاجزة عن تأسيس دولة مستقرة أو بناء عقد اجتماعي جديد في السودان، معتبرين أن الحروب التي تبدأ بلا عدالة غالبًا ما تعود بأشكال أكثر عنفًا ودمارًا.

ومن بين أبرز الشخصيات التي شملتها العقوبات، نائب قائد قوات الدعم السريع عبد الرحيم حمدان دقلو، الذي اتهم بقيادة عمليات عسكرية في دارفور والفاشر تسببت في قتل جماعي وانتهاكات واسعة ضد المدنيين، شملت العنف الجنسي والتهجير القسري وحصار مدينة الفاشر.

كما استهدفت العقوبات، القوني حمدان دقلو، المسؤول عن الإمداد والتسليح في قوات الدعم السريع، بتهم تتعلق بشراء الأسلحة وإدارة شبكات مالية مرتبطة بالحرب وتمويل العمليات العسكرية.

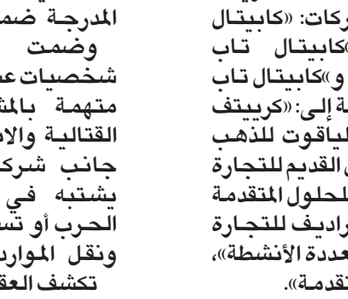

أبو لولو

عبدالرحيم دقلو

عقوبات على مؤسسات وشركات مرتبطة بالجيش السوداني

وشملت القائمة -أيضًا- القيادي الإسلامي ووزير الخارجية السوداني السابق علي كرتي، إذ اتهمته بروكسل بتقويض الانتقال السياسي ودعم شبكات مرتبطة بالنظام السابق والحرب، واستخدام نفوذ سياسي ومالي لإطالة أمد الصراع.

وكذلك فرض مجلس الاتحاد الأوروبي، عقوبات على ميرغني إدريس وقائد سلاح الجو في الجيش اللواء طيار ركن الطاهر محمد العوض الأمين، متهمًا إياهما بتحمل المسؤولية عما وصفه البيان بـ«القصف الجوي العشوائي للمناطق السكنية المكتظة بالسكان منذ بداية النزاع».

وفرض الاتحاد الأوروبي، عقوبات على القائد العسكري المتحالف مع الجيش أبو عقلة محمد كيكل، على خلفية اتهامات باستهداف مجموعات مدنية في ولاية الجزيرة وارتكاب انتهاكات ضد سكان الكنابي والتحريض على العنف العرقي.

كما شملت العقوبات حسين برشم، وهو قائد ميداني في قوات الدعم السريع، بتهم تتعلق بالقتل الجماعي والعنف العرقي والهجمات ضد المدنيين في دارفور والتهجير القسري.

وضمت القائمة كذلك «كتيبة البراء بن مالك»، وهي جماعة مسلحة متحالفة مع الجيش السوداني، واتهمها الاتحاد الأوروبي بالمشاركة في العمليات العسكرية وتهديد السلم والاستقرار وارتكاب انتهاكات ضد المدنيين.

وفرض الاتحاد الأوروبي، عقوبات على الطيب إمام جودة، أمير قبيلة الكواهلة النفيدية في السودان، وذلك ضمن حزمة عقوبات صدرت في نهاية شهر يناير 2026م.

وفي الجانب الاقتصادي، فرض الاتحاد الأوروبي، عقوبات على «بنك الخليج « (Alkhaleej Bank)، متهمًا إياه بتمويل عمليات قوات الدعم السريع وإدارة تحويلات مالية مرتبطة بالحرب، إضافة إلى ارتباطه بشركات مملوكة لعائلة حميدتي.

كما استهدفت العقوبات «شركة ريد روك للتعدين» (Red Rock Mining Company)، بتهم تتعلق بتسهيل تصنيع الأسلحة والمركبات لصالح الجيش السوداني، واستغلال قطاع التعدين في تمويل الحرب والارتباط بشبكات إنتاج عسكري.

بريطانيا: العقوبات لتفكيك «آلة الحرب»

أكدت الحكومة البريطانية، أن العقوبات المفروضة على أطراف النزاع تهدف إلى «تفكيك آلة الحرب في السودان»، ومنع استمرار الانتهاكات ضد المدنيين.

وشملت العقوبات البريطانية عبد الرحيم حمدان دقلو، الذي اتهمته لندن بالمسؤولية المباشرة عن مجازر في دارفور والفاشر، وإدارة قوات متهمة بالعنف الجنسي والتطهير العرقي واستهداف المدنيين ومخيمات النازحين.

كما فرضت بريطانيا عقوبات على عدد من القادة الميدانيين في قوات الدعم السريع، بتهم تتعلق بالقتل الجماعي والعنف الجنسي وحصار الفاشر واستهداف المدنيين.

واتهمت لندن، إلى جانب أطراف أوروبية، شبكات مرتبطة بتجنيد مقاتلين أجانب لصالح الحرب السودانية، خصوصًا من كولومبيا وتشاد وليبيا، وشركات متهمة بتمويل الحرب.

في حوار الذاكرة والسياسة مع « صوت الأمة » القيادي بالحزب الشيوعي السوداني صديق يوسف:

لا انتصار لـ(البرهان) أو (حميدتي)... والحرب ستتوقف بتقاسم السلطة بين طرفي الصراع

في قراءة ناقدة لمسار السياسة السودانية منذ سقوط نظام عمر البشير في أبريل ٢٠١٩م، يفتح القيادي بالحزب الشيوعي السوداني صديق يوسف، ملفات الثورة والانتقال والحرب، معترفًا بإخفاق القوى السياسية في إدارة الدولة، ومحذّراً من أن استمرار الصراع العسكري لن يحسم لصالح أيٍّ من طرفيه، بل سينتهي إلى تسوية سياسية وتقاسم للسلطة بين الجيش وقوات الدعم السريع.

ويقول يوسف، في حوار الذاكرة والسياسة مع «صوت الأمة»، إن الأحزاب المدنية «فشلت في إدارة الدولة بعد الثورة»، مضيفاً: «فشلنا كأحزاب سياسية في إدارة الدولة... وتاني رجعوا العساكر».

صديق يوسف: نشأت في بيت «النور الجريفاوي»... والخلاف مع مايو بدأ مبكرًا

يستعيد القيادي بالحزب الشيوعي السوداني صديق يوسف، في حديثه لـ «صوت الأمة»، ملامح البدايات الأولى لعائلته في أم درمان، رابطاً بين الذاكرة الشخصية والتحولات السياسية الكبرى التي عاشها السودان منذ العهد المهدوي وحتى سنوات الحكم العسكري والانقلابات.

حوار - فريق صوت الأمة

«فشلنا كأحزاب سياسية في إدارة الدولة... وتاني رجعوا العساكر»

نشأت في بيت «النور الجريفاوي»... والخلاف مع مايو بدأ مبكرًا

الجميع متفق على ضرورة وقف الحرب، لكن السؤال الحقيقي هو: كيف يمكن تحقيق ذلك

ويقول يوسف إنه ينتمي إلى أسرة «النور الجريفاوي»، إحدى الأسر المعروفة في أم درمان، موضحًا أن والدته كانت هي النور الجريفاوي، ووالده يوسف إبراهيم النور، المعروف وسط الأهالي باسم «ود النور ود حامد».

ويشير إلى أن للأسرة معالم معروفة في المدينة، أبرزها «جامع يوسف إبراهيم النور» بمنطقة الملازمين، إلى جانب «حوش النور الجريفاوي» بمنطقة ود أرو، والذي ظل قائمًا منذ أيام الدولة المهدية.

وعن تسمية منطقة الملازمين، يوضح يوسف أن الاسم يعود إلى الحرس الخاص بالخليفة عبد الله التعايشي، الذين كانوا يقيمون في تلك المنطقة، مضيفًا أن الملازمين كانوا يمثلون ما يشبه البودي قارد بلغة العصر الحديث. ويكشف أن المنطقة تعرضت للتدمير عقب دخول القوات البريطانية إلى أم درمان بعد معركة كرري، قبل أن تتحول لاحقًا إلى خطة إسكانية عام 1946م.

وفي حديثه عن نشأة الحزب الشيوعي السوداني، يلفت يوسف إلى أن البدايات تعود إلى عام 1946م، عندما تكوَّنت الحركة السودانية للتحرر الوطني، التي أصبحت لاحقًا نواة الحزب الشيوعي السوداني.

ويقول إن عبد الخالق محجوب انتُخب عام 1949م سكرتيرًا عامًا للحركة/ الحزب، بوصفه أول سكرتير منتخب للحزب الشيوعي السوداني، مشيرًا إلى أن المؤتمر الثاني للحزب عقد عام 1951م، ثم المؤتمر الثالث عام 1956م بعد الاستقلال، بينما جاء المؤتمر الرابع عام 1967م بوصفه من أهم المؤتمرات على المستوى الفكري والتنظيمي.

ويضيف أن المؤتمر الخامس تأخر لعقود طويلة بسبب ظروف العمل السري والانقلابات والقمع السياسي، قبل أن ينعقد أخيرًا في الألفينيات، وتحديدًا نحو عام 2009م.

ويتوقف يوسف عند لحظة إعدام عبد الخالق محجوب بعد أحداث يوليو 1971م، قائلًا إنه كان معتقلًا -وقتها- في سجن كوبر، بينما كان عبد الخالق محتجزًا في مزرعة عثمان صالح بمنطقة الباقير. ويشير إلى أن المزرعة صودرت لاحقًا في عهد جعفر نميري، وتحوَّلت الاستراحة الموجودة فيها إلى منشأة تتبع للجيش السوداني.

وعن بدايات الخلاف بين الحزب الشيوعي ونظام مايو، يرى يوسف أن الأزمة بدأت مبكرًا، وتحديدًا عقب فصل هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله من مجلس الثورة.

ويؤكد أن عبد الخالق محجوب كان من أوائل المعترضين على مسار انقلاب مايو، بينما اعتبر الحزب الشيوعي ما جرى انقلابًا منذ البداية، بالرغم من حدوث انقسام داخل اللجنة المركزية بشأن طبيعة العلاقة مع النظام الجديد.

ويكشف أن التصويت داخل الحزب انتهى لصالح التعاون مع سلطة مايو، غير أن أول خلاف مباشر مع جعفر نميري وقع عندما قام بتعيين وزراء محسوبين على الحزب الشيوعي من دون الرجوع إلى القيادة الحزبية، الأمر الذي أثار اعتراضات داخل التنظيم، وتمت مساءلة المشاركين في السلطة بسبب قبولهم المناصب من دون قرار حزبي واضح، قبل أن توافق اللجنة المركزية لاحقًا على المشاركة في الحكم.

ويواصل صديق يوسف، حديثه عن بدايات التباعد بين الحزب الشيوعي ونظام جعفر نميري، مؤكدًا أن الخلاف لم يكن سياسيًا فقط، بل امتد إلى السياسات الاقتصادية التي تبناها النظام في سنواته الأولى.

ويقول إن الخلاف الثاني تمثل في قضية المصادرات والتأميم، موضحًا أن الحزب الشيوعي أيد تأميم البنوك والشركات البريطانية باعتبارها جزءاً من النفوذ الاستعماري الاقتصادي، لكنه رفض في المقابل تأميم الشركات الوطنية السودانية.

ويضيف: أيدنا تأميم البنوك والشركات البريطانية، لكننا عارضنا تأميم الشركات الوطنية مثل شركات عثمان صالح، غير أنه قام بتأميمها جميعها.

قراءة في المشهد السياسي والحرب

ما هي قراءتك للواقع السياسي الآن، بخبرتك السياسية الطويلة، في ظل الحرب الدائرة ومخاطر التقسيم والتدويل؟

الجميع متفق على ضرورة وقف الحرب، لكن السؤال الحقيقي هو: كيف يمكن تحقيق ذلك، خاصة أن الأمر يتطلب موافقة طرفي الصراع؟ بعد مرور هذه السنوات أصبح واضحًا أنه لا توجد حلول عسكرية حاسمة. لا البرهان سينتصر ولا حميدتي سينتصر.

كلُّ المبادرات الدولية المطروحة الآن تتجه نحو محاولة حل الخلاف عبر الحوار، لكن تبقى هناك نقاط جوهرية معقدة. والسؤال هو: كيف يمكن تسوية هذه الخلافات بموافقة الطرفين مع بقائهما في السلطة؟ هذا مسار طويل ومعقد.

ومن بين السيناريوهات المطروحة، والأكثر احتمالًا، أن يتم التوصل برعاية دولية إلى اتفاق بين الطرفين لوقف الحرب وتقاسم السلطة.

وإذا حدث ذلك، كيف سيكون موقف القوى السياسية المدنية؟

سنعود كقوى سياسية، كما حدث بعد انقلاب 1989م، من أجل مقاومة دكتاتورية الطرفين والعمل على إسقاطها عبر النضال المدني السلمي. هذا السيناريو يبدو أقرب للواقع في المرحلة الحالية، لأنه لا توجد قدرة لحسم الحرب بالقوة، وفي الوقت نفسه لا نريد الانزلاق إلى حرب أهلية جديدة.

الأمر يشبه تجربة التجمع الوطني الديمقراطي في التسعينيات ضد نظام البشير. لذلك يبقى الحل في وقف الحرب عبر تسوية سياسية شاملة.

سنعود كقوى سياسية، كما حدث بعد انقلاب ١٩٨٩م، من أجل مقاومة دكتاتورية الطرفين

طرحنا مبادرة لوقف الحرب، كما فعلت أيضًا قوى سياسية ومدنية عديدة

طرحنا مبادرة لوقف الحرب: ما هي الحلول التي يطرحها الحزب الشيوعي للأزمة؟

طرحنا مبادرة لوقف الحرب، كما فعلت -أيضًا- قوى سياسية ومدنية عديدة خلال الفترة الماضية. رؤيتنا تقوم على ضرورة جلوس جميع الأطراف معًا لمناقشة القضايا المتفق عليها، تمهيدًا للوصول إلى تسوية توقف الحرب وتفتح الطريق أمام حلٍّ سياسي شامل.

هناك انطباع لدى بعض المراقبين بأن الحزب الشيوعي أصبح بعيدًا عن القوى السياسية والمدنية التي أطاحت بنظام البشير، خاصة في ظلِّ عدم مشاركتكم في مؤتمر برلين أو لقاء نيروبي الأخير؟

نحن لم نتلقَّ أية دعوة للمشاركة في أيٍّ من المؤتمرين، ولم نكن جزءاً من المشاورات أو المفاوضات التي سبقت انعقادهما.

لكن إعلان القاهرة شارك فيه أحد قياداتكم (...)؟

"الذين تم دعوتهم عسكريون
عدون وليسوا قوى سياسية.
ت لديهم ورقة تم تقديمها
حزاب، لكننا لم نشارك
صياغتها، ولم نحضر
جتماع الذي أقرَّها.
في القاهرة لا يوجد
ثلون رسميون
حزب، لكن هناك
لقاءات تتم في حدود
القضايا المشتركة
وليس على أساس
المواقف السياسية
للحزب.

الخلافات كانت موجودة قبل الحرب: هل هناك قصور من القوى المدنية في التواصل مع الحزب الشيوعي؟

لا أقول إن هناك قصورًا، لكن إجابتي مرتبطة بطبيعة السؤال. في مؤتمر برلين مثلًا، شارك اللواء صالح محمود بصفته الشخصية وليس ممثلًا رسميًا للحزب، وكذلك في نيروبي حضر صديق الزيلعي.

في السابق كان هناك خلاف حول موقفنا من حكومة حمدوك الثانية، لأننا أعلنا مقاطعتها، وهذه الخلافات كانت قبل اندلاع الحرب. لذلك لا بد أن يجلس الجميع ويتحاوروا بهدوء، وأن تتم مراجعة التجربة كاملة لمعرفة أين أخطأنا وكيف يمكن تجاوز ذلك.

فشلنا في إدارة الدولة

لماذا فشلت الأحزاب السياسية في التوحُّد حتى الآن؟

لا بدَّ أولًا من تقييم التجربة وفهم أسباب فشلنا في إدارة الدولة، بالرغم من أننا نجحنا في الاتفاق وإسقاط نظام البشير بعد ثلاثين عامًا من الحكم. للأسف، لا أملك إجابة حاسمة لهذا السؤال.

لكن لا بدَّ من طرح سؤال أكبر: لماذا فشلت الثورة في تحقيق شعاراتها الأساسية؛ الحرية والسلام والعدالة، وكذلك في بناء نظام ديمقراطي مستقر؟ ولماذا لا يدعو الحزب إلى مراجعات مشتركة بين القوى المدنية؟

لدينا بالفعل ورقة ومبادرة مطروحة من الحزب الشيوعي لحل الأزمة، وقد تلقينا ردودًا فقط من حزب الأمة وحزب البعث الأصل. كما قمنا بإرسال المبادرة في يوليو 2024م إلى وزارة الخارجية المصرية.

والمبادرة ليست مغلقة، بل ما زال باب النقاش حولها مفتوحًا، كما هو الحال مع مبادرات بقية القوى السياسية.

لسنا منحازين للجيش:

هناك اتهامات بأن الحزب الشيوعي أصبح أقرب إلى الجيش في الفترة الأخيرة؟

هذا غير صحيح إطلاقًا... في 23 أبريل، بينما كنت معتقلًا في سجن كوبر، تم استدعائي للقاء صلاح قوش، وكان برفقته النائب الأول عوض بن عوف. وأبلغني قوش أن الجيش قرر استلام السلطة، وأنهم عيّنوا 18 واليًا، وطلبوا منا التعاون والمشاركة، قلت لهم وقتها إنني معتقل، وإن الحزب خارج هذا المعتقل... بعد ذلك أخبرني صلاح قوش أن النائب الأول يرى ضرورة الإفراج عني بسبب ظروفي الصحية وكبر سني، وسألني عمّن أريد أن يرافقني، فاخترت علي سعيد، وعلي سنهوري، وعبد الجليل لقمان.

وتم الإفراج عنا في 24 مارس، ثم ذهبت مباشرة إلى اجتماع مع الحزب، وبعدها أصدرنا بيان 14 أبريل الذي وصفنا فيه ما جرى بأنه تحرُّك قامت به «اللجنة الأمنية لنظام البشير».

لم يكن هاتفي مغلقًا:

لكن هناك رواية تقول إن هاتفك كان مغلقًا ولم تحضر اجتماع القوى السياسية مع الجيش في القيادة العامة؟

لا، هذا غير صحيح، ذهبت أنا وعلي الريح إلى البوابة البحرية للقيادة العامة، لكن يبدو أن الجيش غيّر مكان الاجتماع، ولم يتمكنوا من التواصل معنا، ولذلك لم نحضر اللقاء.

شاركت في نقاشات الوثيقة الدستورية:

هل شاركت في النقاشات المتعلّقة بالوثيقة الدستورية؟

نعم، بعد ذلك طلب الجيش لقاءً مع القوى السياسية عبر السيد الصادق المهدي. وكنا وقتها نجتمع يوميًا في دار حزب الأمة بالمهندسين، بحضور قوى الحرية والتغيير، وقوى الإجماع الوطني، ونداء السودان، وتجمع المهنيين، والتجمع الاتحادي، إلى جانب عدد من القوى المدنية.

وطلب من كل مكوّن اختيار ممثلين له، فتم اختياري أنا وعلي الريح لتمثيل قوى الإجماع الوطني في تلك الاجتماعات.

من أقوالهم

الفشى غبينته خرب مدينته

الإمام الصادق عليه الرضوان

بين التمكين والعلمنة:

أزمة بناء الدولة في السودان

الواثق البرير

إن قضية العلاقة بين الدين والدولة، ظلت منذ عقود إحدى أكثر القضايا التصاقًا بالصراع السياسي، ومحاولات إعادة تشكيل المجال العام، وفق رؤى أيديولوجية متنازعة، كثيرًا ما سعت إلى فرض وصايا جديدة على الشعب السوداني دون اعتبار حقيقي لخصوصيته التاريخية والثقافية والدينية، ودون إشراكه بصورة حرة وواعية في تحديد طبيعة الدولة ونظام الحكم الذي يرتضيه. وقد جرى توظيف هذا الجدل مرارًا كأداة للاستقطاب والإقصاء، لا كمدخل لبناء توافق وطني جامع يؤسس للاستقرار والعدالة والسلام الاجتماعي؛ إذ يمثل السجال المحتدم في جوهره، إعادة إنتاج لأزمة مزمنة تقوم على محاولة احتكار الحقيقة السياسية والأخلاقية وفرضها على المجتمع السوداني، سواء باسم الحداثة والتنوير أو باسم الدين والتمكين، فكلا المشروعين، حين يتحوّلان إلى أداة قسر وإلغاء، ينتهيان إلى تقويض التعدد الوطني، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وإضعاف فرص بناء دولة مستقرة تتسع لجميع السودانيين.

وانطلاقًا من هذه الرؤية النقدية، رفضنا في حزب الأمة القومي -بصورة قاطعة- محاولات فرض الدولة الدينية كافة، التي توظف الدين لإضفاء قداسة على السلطة السياسية وتحتكر الحديث باسم الدين، في مخالفة لجوهر الدين الإسلامي الذي لا يعرف الكهنوت، ولا يمنح أحدًا حقَّ الوصاية على ضمائر الناس أو احتكار تفسير الدين لتبرير الاستبداد. ولقد ظل الحزب، عبر مسيرته الفكرية والسياسية، في مقدمة القوى الوطنية التي واجهت مشاريع الهيمنة والإقصاء بصورها كافة، حيث تصدى بحزم فكري وسياسي لمشروع الإسلام السياسي الذي انحرف عن مقاصد الدين وتحول إلى مشروع سلطوي، سعى إلى احتكار الحقيقة وفرض ما سُمّي بـ«المشروع الحضاري» على السودانيين بالقوة والإقصاء والتمكين الأيديولوجي. وقد أدرك الحزب مبكرًا أن ذلك المشروع، بما حمله من نزعة شمولية وتطرف سياسي واستغلال للدين في الصراع على السلطة، يمثل قطيعة مع التدين السوداني المتسامح والمتصالح مع التنوع، ومفارقة عميقة لوجدان المجتمع السوداني وتاريخه القائم على الاعتدال والتعايش؛ ولذا خاض الحزب معركة فكرية وسياسية طويلة أسهمت في تعرية تناقضات ذلك المشروع وكشف مآلاته الكارثية على وحدة البلاد والدولة والمجتمع، حتى سقط أخلاقيًا وسياسيًا، وفقد قدرته على ادِّعاء تمثيل الإرادة الوطنية أو التعبير عن روح الإسلام وقيمه الحقيقية.

وبذات القدر من الوضوح والمسؤولية، يرفض الحزب كذلك محاولات فرض العلمانية باعتبارها نموذجًا معزولًا عن الواقع السوداني وسياقه الحضاري والثقافي؛ فالعلمانية نشأت استجابة لظروف تاريخية خاصة بصراع الكنيسة مع المجتمع والعلم والدولة، وهي ظروف لا تنطبق بصورة ميكانيكية على التجربة السودانية. وعليه، فإن محاولة استنساخ هذا النموذج وفرضه على المجتمع السوداني عبر النخب أو عبر ترتيبات دون تفويض شعبي حقيقي، تمثل شكلًا جديدًا من أشكال الاستبداد الفكري والسياسي، لأنها تتجاهل المكون الديني والثقافي العميق في وجدان الشعب السوداني، وتسعى إلى إعادة هندسة المجال العام بعيدًا عن إرادته الحرة وتوازناته الاجتماعية. ومن ثم، يقف الحزب في مواجهة مشاريع العلمنة القسرية التي سعت إلى اقتلاع الدين من المجال العام أو التعامل مع الهُوية الثقافية والدينية للسودانيين باعتبارها عقبة أمام بناء الدولة الحديثة، معتبرًا أن أي مشروع يتجاوز حقيقة التكوين الاجتماعي والثقافي للشعب السوداني، أو يسعى إلى فرض تصورات معزولة عن الإرادة الشعبية، إنما يعيد إنتاج الاستبداد بصيغ جديدة مهما حمل من شعارات، تمامًا كما يرفض ويقاوم بحسم مشاريع العسكرة والهيمنة العسكرية على المجال السياسي، انطلاقًا من إيمانه الراسخ بأن بناء الدولة الوطنية لا يمكن أن يتحقق تحت سلطة السلاح أو الوصاية الأمنية، وإنما عبر الشرعية الديمقراطية والتوافق المدني والاحتكام لإرادة الشعب.

إن بناء الدولة السودانية الحديثة لا يمكن أن يتحقق عبر فرض الرؤى الأيديولوجية أو إخضاع المجتمع لثنائيات قسرية بين العلمانية الصلبة والدولة الدينية المغلقة، وإنما عبر حوار وطني واسع يؤسس لتوافق تاريخي جديد يشارك فيه جميع السودانيين دون إقصاء أو وصاية؛ فالتوافق السياسي الحقيقي يُبنى بصياغة عقد اجتماعي جديد يعبر عن الإرادة الشعبية ويحترم التنوع الثقافي والديني والإثني، ويحقق التوازن بين قيم المجتمع ومتطلبات الدولة الحديثة. ومن هذا المنطلق، يتمسك حزب الأمة القومي بمشروع الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، بوصفها الصيغة القادرة على إدارة التنوع السوداني وصيانة الوحدة الوطنية، وهي دولة تقوم على الالتزام الصارم بمبادئ حقوق الإنسان وقواعد الديمقراطية التوافقية ومعايير الحكم الراشد، وتنهض على المواطنة المتساوية، وسيادة حكم القانون، والعدالة الاجتماعية، والحريات العامة والدينية، والفصل الواضح بين المواطنة المتساوية والانتماء الديني، دون عداء للدين أو توظيف له في الصراع السياسي. كما تسترشد هذه الدولة بالقيم الأخلاقية والإنسانية المستمدة من مقاصد الرسالات السماوية ضمن قراءة تجديدية منفتحة تراعي تطور المجتمع وتنوعه، وتعمل على إدارة التنوع الثقافي والإثني والديني في إطار الوحدة الوطنية وفق معايير متفق عليها تحقق التوازن التنموي وتزيل المظالم التاريخية، وتؤمن بأن الدين ينبغي أن يبقى قوة إلهام أخلاقي ووحدة مجتمعية، لا أداة للهيمنة والانقسام.

وفي هذا السياق، يؤكد الحزب انفتاحه الكامل على حوار جاد ومسؤول بين القوى المدنية السودانية كافة، يقوم على الاحترام المتبادل والاعتراف المشروع بحق الاختلاف الفكري والسياسي، بهدف الوصول إلى توافق وطني حقيقي يستند إلى الإرادة الحرة للسودانيين، لا إلى فرض الرؤى الأيديولوجية أو تكريس الأمر الواقع عبر موازين القوة السياسية أو الضغوط الخارجية. وانطلاقًا من هذه المسؤولية الوطنية، ظل الحزب يدير نقاشات معمقة مع مختلف التيارات المدنية، بما في ذلك التيارات العلمانية، بروح من الجدية والانفتاح والسعي المشترك لإيجاد مقاربة واقعية ومتوازنة، تعبر عن حقيقة المجتمع السوداني وتعقيداته التاريخية والثقافية، بعيدًا عن الاستقطاب الحاد أو محاولات الإلغاء المتبادل؛ حيث يعتبر الحزب أن وحدة الصف المدني وبناء جبهة مدنية عريضة وفاعلة، يمثلان ضرورة وطنية لمخاطبة جذور الأزمة السودانية، وبناء مسارات مستقبلية مستقرة تؤسس للسلام والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. غير أن تحقيق هذا الهدف يظل رهينًا بالالتزام بالحوار والتوافق واحترام التنوع، لا بالسعي لفرض صيغ أحادية غير متفق عليها أو تقديم تصورات فكرية باعتبارها حقائق نهائية ملزمة للسودانيين كافة، فالسودان لا يحتمل مشاريع الهيمنة الفكرية، أو السياسية، أو العسكرية الأحادية، وإنما يحتاج إلى شراكة وطنية واسعة وعادلة تقوم على الحوار والتراضي والتعددية والدستور الديمقراطي، بما يصون كرامة المواطن وحقوقه الإنسانية، ويحترم الأديان ويكفل الحماية الكاملة للحريات الدينية، بعيدًا عن كل أشكال الوصاية والاستبداد.

العقد الاجتماعي من منظور «التأصيل التقدمي»... للإمام الصادق المهدي (-١ ٢)

د. إبراهيم البدوي

لقد كان الإمام الصادق المهدي -بحق- أبرز المفكرين الذين حاولوا التوفيق بين التراث الإسلامي والفكر الديمقراطي الحديث. وفي سياق مشروعه الموسوعي الموسوم «التأصيل التقدمي»، أفرد الإمام حيزًا كبيرًا لمفهوم العقد الاجتماعي، حيث طرح ما أسماه «العقد الاجتماعي الجديد» كأساسٍ لأيِّ نظام حكم عادل ومستدام، ومدخلٍ لبناء دولة ديمقراطية عادلة تستند إلى قيم الإسلام، وفي نفس الوقت تحترم التعددية وحقوق الإنسان، لقفل الباب أمام الفكر «الإسلاموي» المستبد، أو العلماني المتطرف المنبت عن الواقع والموروث السوداني، اللذين -بالضرورة- يفضيان إلى الاستبداد والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي.

أولاً، الرؤية الإسلامية لمفهوم العقد الاجتماعي:

في الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي، العقد الاجتماعي يُفهم من خلال عدة مفاهيم أساسية:

- البيعة: هي بمثابة عقد رضائي بين الأمة والحاكم، يقوم على الطاعة مقابل الالتزام بتحقيق العدل وحماية الحقوق.
- الشورى: مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار، بما يضمن أن الحكم لا يكون استبداديًا.
- العدل والمصلحة العامة: الحاكم ملزم شرعًا بتحقيق العدالة ورعاية مصالح الأمة (المصالح المرسلة).
- الحقوق والواجبات: المواطنون يؤدون الزكاة والضرائب ويدافعون عن الدولة، بينما الدولة مسؤولة عن تأمين الأمن والعدالة والخدمات الأساسية.

إذًا، فإن العقد الاجتماعي في الرؤية الإسلامية، هو عقد تبادلي بين الحاكم والأمة، يقوم على الشرعية المستمدة من الرضا الشعبي ومن المبادئ الإلهية في آن واحد. أشار الإمام إلى أن هذه المبادئ قد كانت نبراسًا للحكم في صدر الإسلام: «قام حكم الإسلام -أول عهده- على الشورى والمشاركة التي جسَّدها قول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه (وُلِّيت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فقوموني)، وعلى الحرية التي جسدها قول الإمام مالك لأبي جعفر المنصور الذي أراد أن يحمل الناس على الموطأ (لا تفعل يا أمير المؤمنين فقد سبق إلى الناس أقاويل وسمعوا أحاديث وأخذ كلّ قوم بما سبق إليهم فدع الناس وما اختار كلّ أهل بلد لأنفسهم)، وعلى العدالة الاجتماعية التي يجسدها قول عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: (أنا ملك أم خليفة؟ فرد عليه سلمان الفارسي: إذا أنت صرفت درهمًا في غير وجهه فأنت ملك وإلا فأنت خليفة)».

ولكن، كما هو معلوم، سرعان ما ارتد الحكم الإسلامي إلى ملكيةٍ عضودٍ بعد عهد الخلافة الراشدة، فمنذ عهد معاوية بن أبي سفيان، صارت العصبية لا الشورى أساسًا للحكم، وصارت الرئاسة تعقد بناءً على التغلب والقوة لا العدالة والأهلية. لقد أوضح الإمام أنه بسبب تراكمات الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والجمود الفكري، صارت الأمة الإسلامية لقمة سائغة للاستعمار الأجنبي الذي أخضعها عسكريًا وفكريًا وحضاريًا. برأي الإمام فقد أدى هذا التحدي إلى استقطاب حادٍ في المجتمعات الإسلامية. فمعظم الحركات الإسلامية الداعية لمواجهة النفوذ الأجنبي والبعث الإسلامي الكامل والاهتداء بتعاليمه في كلِّ مناحي الحياة، بما فيها الحياة السياسية يرون «أن الإسلام دين ودولة ونظام اقتصادي وعلاقات دولية مستنبطة من مرحلة تاريخية معينة»، الأمر الذي وصفه الإمام بأنه «موقف يقود لتعليب المجتمع الإسلامي المعاصر في نمطٍ تاريخي معين». بالمقابل، فقد اعتبر موقف «الأصولية العلمانية» المعارض للتيار الديني «الماضوي»، بأنه أيضًا يريد «تعليب المجتمع في نمطٍ وافدٍ معين».

بهجة العيد في سلامة الصدور دعوة للعفو وترميم العلاقات

الزبير محمد علي

«تعليم وتزكية»

تأتي المناسبات الدينية والأعياد في الإسلام لتجديد أواصر المحبة، وإظهار وحدة الأمة، لكن المقصد المتمم لهذه البهجة يكمن في جعلها محطةً للتعافي، والتصافي، ونبذ الخلافات. إن قضية الخصومات والمقاطعة بين المسلمين -والتي قد تمتد لسنوات بين الأرحام أو الأصدقاء، لأسباب دنيوية زائلة أو اختلافات في الآراء والمواقف- تُعدُّ من أخطر الآفات التي تمزّق النسيج الاجتماعي خاصة في ظل هذه الحرب التي نعيشها منذ أكثر من ثلاث سنوات، مما يستدعي عمل وقفة جادة على ضوء الكتاب والسنة رفعًا للوعي، وإسهامًا في ترميم العلاقات الاجتماعية.

منهج الأنبياء والصالحين في التجاوز

لقد قدم القرآن الكريم والسيرة النبوية المطهرة، أروع الأمثلة في العفو عند المقدرة:

يوسف عليه السلام

على الرغم من أن إخوته رموه في الجب وشرعوا في إقصائه، إلا أنه حين مكَّن الله له في مصر قال: (لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)، بل ومن نبيل خُلقه أنه نسب السوء للشيطان حرصًا على بقاء الود معهم.

رسول الرحمة ﷺ

عفا عن المشرك الذي اخترط سيفه ليقتله في غزوة ذات الرقاع، وعفا عن أهل الطائف الذين قذفوه بالحجارة حتى سال دم قدميه الشريفتين، ودخل مكة منتصرًا فاتحًا، فقال لأهلها الذين عذبوه وطردوه: «اذهبوا فأنتم الطلقاء».

أبو بكر الصديق -رضي الله عنه-

حين أقسم ألا ينفق على مسطح بن أثاثة لخوضه في حادثة الإفك، عاتبه القرآن برفق في قوله تعالى (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)، فلم يتردد في العفو فسامحه وأعاد النفقة فورًا.

ثمار العفو ومكاسبه الإيمانية

إن العفو ليس ضعفًا، بل هو ذروة القوة النفسية والمجاهدة، وله ثمار عظيمة تجعل العاقل يسارع إليه:

الاتِّصاف بصفات الله ورسوله

فالعفو اسم من أسماء الله تعالى، وهو يُحِب أن يرى أثره على عباده، وهو أيضًا صفة من صفاته سبحانه، وهو كذلك الخُلُق الأصيل للنبي ﷺ الذي ما انتقم لنفسه قط.

الاتِّصاف بصفات المتقين

واحدة من صفات المتقين العفو عن الناس، والذي هو درجة أعلى من كظم الغيظ (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ). إن العافين عن الناس يتقدَّمون الخلائق يوم القيامة ليأخذوا أجرهم من الله؛ قال تعالى: (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ).

العفو بوابة الطمأنينة والاستقرار النفسي

إن الطاقة التي نحتاجها للعفو، أضعاف أضعاف الطاقة التي نُبددُها في الخصومة.

استمطار المغفرة والرفعة

إن التسامح مع الخلق هو بوابة نيل عفو الخالق، كما أن العفو يرفع صاحبه في الدنيا والآخرة لقوله ﷺ: «وما زاد اللهُ عبدًا بعفوٍ إلا عزًّا».

النجاة من الوعيد الشديد

لقد حذَّر الإسلام تحذيرًا بالغًا من الهجران والقطيعة، واعتبر النبي ﷺ أنَّ هجر المسلم لأخيه فوق ثلاث ليالٍ مُحرَم، بل وجاء في الحديث: «من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه».

إن العفو يحتاج إلى التنازل عن الكبرياء وحظوظ النفس لوجه الله تعالى، ودفع السيئة بالحسنة هو الذي يحول العداوة إلى ولاء وحميمية. فلنجعل من هذا العيد فرصة للتصافي، ولنبادر بالسلام لنكون من خيار الناس، سائلين الله تعالى أن ينزع الغل من صدورنا ويجعلنا إخوة متحابين في الدنيا ويوم القيامة على سررٍ متقابلين... آمين.

ادفع بالتي هي أحسن

عبد المحمود أبو

من القضايا المهمة التي حثت عليها الأديان، وركز عليها الرسل عليهم الصلاة والسلام، حسنُ المعاملة؛ بل أكد الرسول صلى الله عليه وسلم أنه إنما بُعث ليتمم مكارم الأخلاق، ومكارم الأخلاق من أبرز ما تميزت به الإنسانيات السودانية.

في ظل قعقعة السلاح وتسيّد خطاب الكراهية، نجد أن هذه القيم كانت حاضرة، وأسهمت إسهامًا كبيرًا في تماسك المجتمع، وحصّنته من الانهيار. ونذكر من هذه الممسكات: (الضرا، والنفير، والفزع).

فالضرا عبارة عن ديوان أو راكوبة أو قطية كبيرة في وسط الحي لاستقبال الضيوف، ومكانٍ لتجمع الأهالي وتناول الوجبات بصورة جماعية؛ وهي مظهر من مظاهر التكافل، يشبه عادة الأشعريين التي أشاد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: «إنَّ الأشعريِّينَ إذا أرمَلوا في الغزوِ أو قَلَّ طعامُ عيالِهم بالمدينةِ، جمعوا ما كانَ عندهم في ثوبٍ واحدٍ، ثم اقتسموه بينهم في إناءٍ واحدٍ بالسويةِ، فهم مني وأنا منهم».

أما النفير، فهو تكاتف أهل الحي أو المنطقة لمساعدة بعضهم بعضًا في الزراعة أو البناء أو أي عمل يتطلب النجدة. أما الفزع، فهو تصدي القادرين جميعًا لمواجهة الكوارث التي تفاجئ الناس، ومنها السيول والحرائق والسرقات ونحوها، فيدرؤون آثار الكوارث ويستردون المسروقات.

هذه الثلاثية (الضرا، والنفير، والفزع) هي مظاهر محلية تقوم بالأدوار نفسها التي تسعى المنظمات الدولية المتخصصة والجمعيات إلى تحقيقها؛ فما أحوجنا إلى تعميم هذه الثقافة في جميع مجتمعاتنا، فهي أقل كلفة، وأكثر التصاقًا بوجداننا.

حين يعود «حوار الوثبة» بثوب جديد:

قراءة في مبادرة البرهان

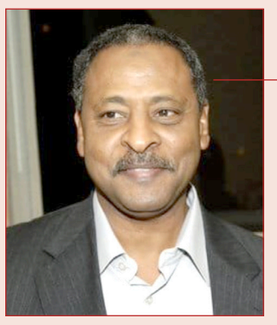

مهدي داوود الخليفة

إعلان الفريق أول عبد الفتاح البرهان، عن الترتيب لإطلاق «حوار سياسي شامل» يأتي في لحظة شديدة التعقيد من تاريخ السودان، حيث تتداخل الحرب مع الانهيار الاقتصادي والتشظي السياسي والاستقطاب الأيديولوجي الحاد.

لكن السؤال الجوهري ليس هل يحتاج السودان إلى حوار؟ بل: هل تتوفر الشروط السياسية والموضوعية التي تجعل هذا الحوار مدخلًا للسلام والتحول الديمقراطي، أم أنه سيكون مجرد منصة لإعادة ترتيب موازين السلطة داخل معسكر الأمر الواقع؟

هل يستطيع هذا الحوار وقف الحرب؟ من الصعب أن يؤدي أي حوار إلى وقف الحرب إذا غابت عنه الأطراف المدنية الرئيسة، أو إذا تم استبعاد القوى المؤثرة في المشهد السياسي والاجتماعي والعسكري.

فالحرب السودانية -اليوم- ليست مجرد مواجهة عسكرية بين الجيش والدعم السريع، بل أصبحت أزمة دولة وهُوية وسلطة، وبالتالي فإن أية عملية سياسية لا تشمل: «القوى المدنية الديمقراطية، القوى الاجتماعية والنقابية، ممثلين حقيقيين للمناطق المتأثرة بالحرب، والحركات المسلحة والقوى الرافضة للحرب»، ستتحول إلى حوار جزئي لا يمتلك القدرة على إنتاج سلام شامل.

كما أن خطاب البرهان -نفسه- ما زال يتعامل مع الحرب باعتبارها معركة «تطهير» و«استئصال»، وهو خطاب تعبوي عسكري أكثر منه خطابًا يؤسس لتسوية سياسية تاريخية. لذلك تبدو المفارقة واضحة بين الدعوة للحوار من جهة، والاستمرار في لغة الحسم العسكري من جهة أخرى.

هل يسيطر المؤتمر الوطني والتيار الإسلامي على الحوار؟

هذا السؤال مطروح بقوة في ظل المعطيات الحالية. هناك مؤشرات عديدة تدفع قطاعات واسعة من السودانيين للاعتقاد بأن المؤتمر الوطني والتيار الإسلامي سيكون الفاعل الأكثر وجودًا وتأثيرًا داخل أي حوار يتم تحت سلطة بورتسودان، وذلك للأسباب التالية:

عودة كوادر النظام السابق تدريجياً إلى مؤسسات الدولة والإعلام.

التحالف غير المعلن بين قطاعات داخل المؤسسة العسكرية والإسلاميين منذ اندلاع الحرب.

غياب القوى المدنية وخروج جزء كبير من قياداتها خارج السودان.

استخدام خطاب «السيادة الوطنية» ورفض «الإملاءات الخارجية» بصورة تشبه إلى حدٍّ بعيد خطاب مرحلة ما بعد 2013م.

لكن في المقابل، فإن أية محاولة لتحويل الحوار إلى منصة لإعادة إنتاج نظام الحركة الإسلامية ستواجه عقبات كبيرة تتمثل في: «الرفض الشعبي الواسع لتكرار تجربة حكم عمر البشير، التحفظات الإقليمية والدولية، والأزمة الاقتصادية التي تجعل السودان بحاجة ماسة للاعتراف والدعم الخارجي».

ولهذا، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن يتحول الحوار إلى نسخة جديدة من «حوار الوثبة»، حيث تُستخدم لغة الحوار لإضفاء شرعية سياسية على واقع قائم دون تغيير حقيقي في بنية السلطة.

ويبقى السؤال ما هو موقف المجتمع الدولي؟ المجتمع الدولي سيتعامل بحذر شديد مع هذا الحوار. فالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ينظرون إلى الأزمة السودانية من زاوية أساسية هي: «وقف الحرب، إيصال المساعدات الإنسانية، وإطلاق عملية انتقال مدني ذات مصداقية».

ولهذا، فإن الاعتراف الدولي بمخرجات الحوار سيعتمد على عدة عوامل:

1. مدى شمولية الحوار:
إذا اقتصر على حلفاء السلطة وبعض القوى القريبة من المؤسسة العسكرية، فلن يحظى باعتراف واسع.

2. وجود إجراءات بناء ثقة:
مثل: «وقف إطلاق النار، إطلاق الحريات، وقف الاعتقالات السياسية، وتهيئة المناخ السياسي».

3. طبيعة مخرجات الحوار:
هل ستقود فعلًا إلى سلطة مدنية؟ أم ستمنح غطاءً سياسيًا لاستمرار الحكم العسكري؟

الإدارة الأمريكية تحديدًا تبدو أكثر ميلًا -حاليًا- إلى مقاربة تقوم على الضغط على معرقلي السلام وتفكيك اقتصاد الحرب، وليس منح شرعية مجانية لأي ترتيبات سياسية لا تعالج جذور الأزمة.

ولهذا، فإن أي حوار لا يرتبط بمسار حقيقي لإنهاء الحرب وإبعاد الاقتصاد العسكري عن السياسة، سيظل محدود التأثير خارجيًا.

ما هي القوى التي قد يسعى البرهان لإشراكها؟

من المرجح أن يركز البرهان على إشراك: «الحركات المسلحة المتحالفة مع الجيش، بعض من رجالات الإدارات الأهلية، بعض الأحزاب التقليدية، شخصيات أكاديمية ومجتمعية، قوى منشقة عن تحالفات الثورة، وبعض التيارات الإسلامية والقومية».

بينما قد يتم استبعاد أو تحجيم: «القوى المدنية المرتبطة بتنسيقية تقدم، وقوى التغيير الجذري والقوى الرافضة للحرب، شخصيات تعتبرها السلطة رافضة للحرب أو قريبة من الدعم السريع، وبعض الفاعلين من الشباب والمرأة ولجان المقاومة».

وهنا تكمن الأزمة الأساسية؛ أن أي حوار يستبعد القوى الأكثر تأثيرًا في الحراك المدني والثوري سيواجه أزمة شرعية حقيقية، حتى لو نجح تنظيميًا وإعلاميًا.

تجربة «حوار الوثبة» في عهد عمر البشير تقدم درسًا مهمًا للغاية.

فالحوار فشل لأنه: لم يكن شاملاً، افتقد الضمانات، ظل خاضعًا لهيمنة السلطة، ولم يؤدِّ إلى تفكيك احتكار القوة والثروة.

واليوم تتكرر كثير من الظروف نفسها: «الحرب مستمرة، الاستقطاب حاد، الثقة منعدمة، والمؤسسة العسكرية لا تزال اللاعب الأساسي».

ولهذا، فإن نجاح أي حوار جديد يتطلب عدم تكرار أخطاء الماضي.

إذا كانت هناك جدية حقيقية، فإن أية عملية سياسية تحتاج إلى التزامات واضحة، أهمها:

وقف خطاب التخوين والشيطنة ضد القوى المدنية والسياسية.

شطب البلاغات والإجراءات ذات الطابع السياسي.

إطلاق الحريات الإعلامية والسياسية.

وقف الحملات التعبوية التي يقودها «المطبلاتية» وحارقو البخور السياسي.

إشراك القوى المدنية الحقيقية لا القوى المصنوعة.

ربط الحوار بوقف إطلاق النار لا باستمرار الحرب.

وجود ضمانات إقليمية ودولية لتنفيذ المخرجات.

الاتفاق على دور المؤسسة العسكرية وحدودها في المرحلة الانتقالية.

السودان لا يحتاج إلى «حوار علاقات عامة»، بل إلى عملية سياسية تاريخية تعترف بحقائق الأزمة السودانية وتعالج جذورها.

فأي حوار يُدار بعقلية الغلبة العسكرية، أو يُستخدم لإعادة تدوير السلطة القديمة، لن يؤدي إلى السلام، بل ربما يضيف طبقة جديدة من الانقسام وفقدان الثقة.

أما الحوار الحقيقي، فهو الذي يجيب أولاً عن أسئلة الحرب: كيف تتوقف؟ ومن يضمن ألا تتكرر؟ وكيف تُبنى دولة لا يحتكرها العسكريون ولا الإسلاميون ولا أمراء الحرب؟ لأن المشكلة في السودان لم تعد فقط أزمة حكم، بل أزمة دولة تبحث عن عقد وطني جديد.

حزب الأمة ومدنية الدولة:

بين التحفُّظات وضرورات التحالفات

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

تقوم التحالفات السياسية -بطبيعتها- على مبدأ البحث عن القواسم المشتركة بين القوى المختلفة، وبخاصة تلك التي تخاطب القضايا الأساسية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون قدر من المرونة والاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة. فالتوافق السياسي لا يعني التطابق الكامل في الرؤى والمواقف، وإنما القدرة على إدارة الاختلافات بصورة عقلانية تضع المصلحة الوطنية فوق الاعتبارات الحزبية أو الأيديولوجية الضيقة.

وفي المجتمعات المتعددة والمعقدة مثل السودان، تصبح الحاجة إلى التسويات السياسية أكثر إلحاحًا، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لبناء مشروع وطني جامع يستوعب التنوع ويمنع الانزلاق نحو الإقصاء والصراع. ولذلك، فإن أي تحالف يسعى لمعالجة الأزمة السودانية لا بدَّ أن يُبنى على التوازن بين التمسُّك بالمبادئ الأساسية، وبين المرونة المطلوبة للوصول إلى صيغة مشتركة تحقق الحدَّ الأدنى من التوافق الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإن النقاش حول مدنية الدولة أو العلاقة بين الدين والدولة ينبغي أن يُدار بروح البحث عن المضامين الجامعة لا التوقف عند حساسية المصطلحات، خاصة وأن جوهر القضية يتمثل في بناء دولة تقوم على المواطنة المتساوية، وتحفظ الحقوق والحريات، وتستوعب التنوع السوداني في إطار ديمقراطي عادل.

ويثير تحفظ حزب الأمة على النص المتعلق بالفصل بين الدين والدولة ضمن الاتفاق السياسي الأخير، نقاشًا حول مفهوم «مدنية الدولة»، ومدى ارتباطه بطبيعة الدولة السودانية المنشودة. غير أن هذا النقاش -في جوهره- لا ينبغي أن يُختزل في جدل المصطلحات، بقدر ما يجب أن يتجه نحو معالجة الأسباب التاريخية التي قادت السودان إلى أزماته المتكررة من حروب وانقسامات وعدم استقرار سياسي.

فالسودان -منذ الاستقلال- ظل يواجه أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة الدولة الوطنية، وعجز النخب السياسية عن بناء عقد اجتماعي قائم على المساواة في المواطنة والاعتراف بالتنوع الثقافي والديني والعرقي. وقد أسهم تسييس الدين والهُوية في بعض المراحل في تعميق الانقسامات، وإضعاف فرص بناء دولة يشعر جميع مواطنيها بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات.

ومن هنا، فإن مفهوم الدولة المدنية لا ينبغي فهمه باعتباره موقفًا ضد الدين أو محاولة لإقصائه من المجال العام، وإنما باعتباره إطارًا دستوريًا وسياسيًا يقوم على حياد الدولة تجاه الانتماءات الدينية والثقافية، بحيث تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات العامة، دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الثقافة أو الجهة.

وفي هذا السياق، فإن المثير للاهتمام، أن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها حزب الأمة نفسه، تعبِّر بصورة واضحة عن جوهر مفهوم الدولة المدنية، حتى وإن اختلفت التحفظات حول بعض الصياغات السياسية أو المصطلحات. فدستور الحزب ينص صراحة على جملة من المبادئ التي تشكل في مضمونها أسس الدولة المدنية الحديثة، ومن بينها:

* الديمقراطية والمؤسسية.
* المواطنة كأساس للحقوق والواجبات.
* كفالة الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين.
* الالتزام بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.
* سيادة حكم القانون والمساءلة والشفافية.
* الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني والعرقي وحماية حقوق الأقليات.
* إقامة نظام حكم ديمقراطي لا مركزي قائم على التعددية.
* تحقيق العدالة والتوازن في توزيع السلطة والثروة.

وهي مبادئ لا يمكن عمليًا تجسيدها دون وجود دولة محايدة تجاه الانتماءات الدينية والثقافية، وقائمة على المساواة الكاملة بين المواطنين. كما أن مشروع «العقد الاجتماعي الجديد» الذي طرحه الحزب، أشار بوضوح إلى ضرورة «الفصل بين المساواة في المواطنة والانتماء الديني»، وهو ما يعكس إدراكًا بأن الدولة الحديثة لا يمكن أن تستقر إذا ارتبطت الحقوق السياسية أو القانونية بالهُوية الدينية.

وعليه، فإن الخلاف الحقيقي لا يتعلق برفض قيم الدولة المدنية بقدر ما يتعلق بالحساسية السياسية المرتبطة بمصطلح «الفصل بين الدين والدولة»، وهو مصطلح كثيرًا ما يُساء فهمه أو تقديمه باعتباره دعوة لإقصاء الدين من المجتمع، بينما المقصود به في السياق الدستوري هو منع احتكار الدولة لصالح هُوية دينية بعينها، وضمان المساواة الكاملة بين المواطنين.

إن الأزمة السودانية -في جوهرها- ليست أزمة دين، وإنما أزمة إدارة للتنوع، وأزمة غياب دولة المواطنة والعدالة. ولذلك، فإن أي مشروع وطني جاد لمعالجة أسباب الحرب والانقسام لا بدَّ أن يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، واحترام التعدد، والمساواة في المواطنة، والتوزيع العادل للسلطة والثروة.

فبناء دولة مدنية في السودان لم يعد مجرد خيار فكري أو سياسي، بل أصبح ضرورة تاريخية لحماية وحدة البلاد، وإنهاء دورات الصراع، وبناء مستقبل يستوعب جميع السودانيين دون إقصاء أو تمييز.

الشرطة السودانية: مدنية مؤجلة أم مستحيلة؟

«الشرطة جهاز مدني لا عسكري»

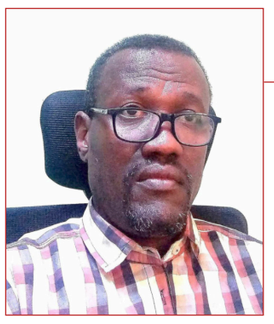

عامر علي الحاج

هذه العبارة التي أُثير حولها جدل واسع في فترة حكومة حمدوك لم تكن مسألة تقنية، بل كانت مدخلًا كاشفًا لأزمة أعمق في فهم المدنية في السودان. فبالنسبة لكثيرين، بدا من غير المتصور أن من يرتدي زيًا عسكريًا ويحمل سلاحًا ويمارس سلطة على حرية الآخرين، يمكن أن يكون جهازًا مدنيًا. ومع ذلك، ضاع النقاش الجوهري وسط معارك سياسية قصيرة النفس، وانتهت تلك المرحلة دون حسم حقيقي لطبيعة الشرطة.

من حيث الوظيفة، مدنية الشرطة تكاد تكون بديهية. الشرطة لا تتعامل -من حيث المبدأ- مع عدو، بل مع مواطن. وجودها اليومي في الأسواق والمساكن والمدارس والشوارع يقوم على التنظيم والحماية، لا على القتال. حتى صلاحيات استخدام السلاح الناري هي الأضيق، ومحصورة في حالات استثنائية، وأضيق منها صلاحيات التوقيف والاعتقال، وهي جميعًا خاضعة لرقابة قانونية وقضائية. بهذا المعنى، فإن مدنية الشرطة ليست شعارًا سياسيًا، بل منطقًا وظيفيًا.

لكن هذا المنطق تعرض لكسر عميق بعد حرب 15 أبريل 2023م.

لم تعد المسألة سؤالًا نظريًا عن مدنية الشرطة، بل سؤالًا واقعيًا عن ما الذي أصبحت عليه. فالمشاركة الواسعة للشرطة السودانية في الأعمال الحربية، عبر شرطة الاحتياطي المركزي، لم تكن استثناءً عابرًا فرضته الظروف، بل انخراطًا منظمًا في حرب داخل المدن، بمنطق القتال لا حفظ النظام.

وهنا تكمن الحجة الحاسمة:

الجهاز الذي يخوض حربًا، ويتعامل مع خصم عسكري، ويتشرب عقلية الانتصار والبقاء، لا يمكنه أن يعود بسهولة إلى موقع الوسيط المدني المحايد. التجربة الحربية تعيد تشكيل الوعي المهني، وتحوّل المواطن -ولو دون قصد- إلى مصدر شبهة محتمل. وهذه عقلية لا تصلح لإدارة شارع أو سوق أو حي سكني.

وكل ما يُقال عن الشرطة، ينطبق بذات القدر على جهاز الأمن والمخابرات.

ففي 2019م، أُعلن حل قواته القتالية تحت مسمى «هيئة العمليات»، باعتبار أن وجود قوة مسلحة داخل جهاز استخباري يتناقض مع أي تصور مدني للدولة. غير أن الحرب أعادت هذه القوة باسم «هيئة مكافحة الإرهاب»، ومعها توسعت مشاركة كوادر الجهاز في العمليات الحربية. وهنا لم نعد أمام انحراف مؤقت، بل أمام إعادة إنتاج صريحة للدور القتالي.

إذًا، المسألة لا تتعلق بتغيير أسماء، أو إصدار قرارات، أو تنظيم دورات تدريبية في حقوق الإنسان. المدنية ليست توصيفًا إداريًا، بل بنية ذهنية ومهنية.

الجهاز الذي بنى تماسكه الداخلي على رابطة السلاح، واكتسب شرعيته من الاصطفاف في حرب أهلية، لا يمكنه أن يعود ليخالط الناس كجهاز خدمة عامة محايد.

من هنا، يصبح السؤال الحقيقي:

هل يمكن إصلاح هذه الأجهزة لتعود مدنية؟ أم أن المطلوب -بشجاعة- هو الاعتراف بأن الحرب أحدثت قطيعة، وأن مدنية حقيقية لا تُستعاد إلا ببناء أجهزة جديدة، بعقيدة مختلفة، ومسافة واضحة بين السلاح والمجتمع؟

إلى أن يُحسم هذا السؤال، ستظل مدنية الشرطة في السودان وعدًا مؤجلًا، لا لأن الطريق إليها غامض، بل لأن الواقع نفسه يضع حدودها بوضوح.

هل أنت حقًا وزيرُ تعليمٍ عالٍ؟

د. منى الفاضل

حتى لا ننسى...

قال وزير التعليم العالي لجمهورية السودان أحمد مضوي موسى: «قدمنا أكثر من ثلاثة آلاف مُقاتل»!؟ هذا حديثه.

دون أقل تفكير، هذا القول إدانة يجب أن تُوضع من ضمن الإدانات التي تعتبر أدلة، ويؤخذ بها في التحريض على الحرب وقتل الشباب بحجة أنها حرب كرامة! التي ضاعت فيها كرامة الشعب السوداني، بقتل البعض، واللعب على عقول الجميع ليُشاركوا في هذه الحرب ويُقتلوا وأغلبهم -للأسف- من الشباب الذين وصفوهم من قبل بشُذاذ الآفاق؛ والذين هم جزء من المدنيين والثورة، وبالتالي أية إساءة تشمل البعض تُمثل الكُل.

من يدَّعون أنهم (الحكومة)، هذا قول وزير تعليمها العالي، إنه بعث بشباب الجامعات إلى الحرب، فهل في ظنكم هذه حكومة تُفكر في الشعب وتعمل على حمايته وهي تُرسله للقتل عيانًا بيانًا، وهم مدنيون لا علم لهم بالسلاح وحمله وطريقة استعماله؛ بل لا يعرفون خططًا حربية وتكتيكًا، بل لا يعلمون كيف يحمون أنفسهم من هذا السلاح... وفي التفلتات التي حدثت بينهم كشباب صغار متهورين يتعاملون مع السلاح حتى في مشكلاتهم الخاصة لتصفية الحسابات وللتباهي والاستعراض، دليل على ذلك.

هل يدخل جيش حربًا بشباب لا يعلمون شيئًا عن الحرب، سينتصر؟ يعتبر هذا لعبًا على الدولة وهيبة جيشها وتوجيه كل الدولة لمصلحة أشخاص أو حزب وتوجه أيديولوجية واحدة يقتصر تفكيرها في عدد محدد من بين كل الشعب ليضيع الجميع ويظلوا هم.

أخلاقيات المُعلم والتعليم -جميعها- بإداراتها إلى وزيرها؛ يجب أن يكون تفكيرها الأول والأخير في كيف يتطور العلم وطُلابه! وتعمل جاهدة على أن تجعلهم شموعًا موقدة في دور العلم، كي تنير الوطن وتُنميه وتطوره ليكون في مصاف الدول المتقدمة التي ترفع من قدر أبنائها بالعلم وتجعله لهم هدى وهداية، وتسهم إدارته في جعل دور العلم مُقدسة وليست دُورًا مجرمة تصطاد الطلاب لترمي بهم في فوهة النار والقتل والدمار؛ هذا ما لم نره أو نسمع به في كل الدول التي ترعى أطفالها وشبابها لأنهم أمل كل دولة ومُستقبلها، وليسوا درعًا يحمي ظالمين اقتلعوا الدولة عُنوة من بين أيدي شعبها، واستغلوها لمصالحهم ويُسمعُون الشعب كذبًا كي يقف في صفهم لاكتساب شرعية لم تكن عندهم من قبل، ويُريدون اقتلاعها بعد أكثر من ربع قرن وما زالوا لم يقتنعوا أو يكتفوا.

كُل ما يحدث لنا كشعب نعشق الظُلم ونتغابى عن رده، يتطلب منا الوعي والعلم بحق مَنْ العدو ومَنْ الصديق... وحالنا يغني عن سؤالنا.

ودُمتُم ...

منوعات

بمشاركة بركة ساكن .. تدشين رواية «سنين السراب» في أمسية أدبية بـ(هولندا)

متابعات- صوت الأمة

تستضيف قاعة الكنداكة- منتدى أماني ريناس بمدينة أوترخت الهولندية، مساء السبت الموافق 6 يونيو 2026م عند الساعة السابعة مساءً، أمسية ثقافية خاصة لتدشين الرواية الجديدة «سنين السراب» للكاتب غاندي مفتاح.

ويشهد اللقاء حضورًا أدبيًا مميزًا، حيث يُقدِّم الأمسية الروائي السوداني البارز عبد العزيز بركة ساكن، أحد أبرز الأصوات السردية العربية والإفريقية المعاصرة، في حوار مفتوح حول الرواية وتجربتها الإبداعية وسياقاتها الفكرية.

وفي تصريح للكاتب غاندي مفتاح، أعرب عن اعتزازه بإطلاق عمله الجديد في فضاء ثقافي يجمع الأدب وأسئلة المنفى، موجِّهًا شكره إلى إدارة المنتدى والقائمين عليه، وعلى رأسهم عبد الرحمن مؤسس منتدى أماني ريناس، تقديرًا لدوره في خلق مساحة حوار ثقافي تحتضن الإبداع وتفتح آفاق التلاقي بين الكتاب والقراء.

كما وجَّه الكاتب شكره للحضور وللأوساط الثقافية التي تدعم الحراك الأدبي، مؤكدًا أن الرواية تمثل محاولة لالتقاط التحولات الإنسانية في سياقات الاغتراب والبحث عن المعنى.

وتأتي هذه الأمسية ضمن سلسلة فعاليات منتدى أماني ريناس الثقافي، الذي يواصل جهوده في تنظيم لقاءات فكرية وأدبية تجمع كتّابًا ومثقفين من مختلف الخلفيات، وتعزز حضور الأدب العربي في المهجر.

بدعوة من الفنان الإريتري قرماي أندوم

ثنائي سوداني يشارك في مهرجان شرق إفريقيا بكمبالا

كمبالا- صوت الأمة

شهدت العاصمة الأوغندية كمبالا، مشاركة سودانية لافتة في مهرجان ثقافي وموسيقي احتفى بالتنوع الفني لدول شرق إفريقيا، وذلك بدعوة من الفنان والموسيقار الإريتري قرماي أندوم ولد ميخائيل، الذي خصَّ السودان بتحية خاصة خلال الحفل، واصفًا إياه بـ«بلده الثاني».

وقال قرماي في رسالة نشرها قبيل الحفل:

«My special tribute to my second country Sudan in this concert».

أي: «أهدي في هذا الحفل تحية خاصة إلى بلدي الثاني، السودان».

وجاءت المشاركة السودانية عبر الموسيقي والموزع حسام عبد السلام، إلى جانب الإعلامي والصحفي الطيب صديق، في فعالية أُقيمت يوم ٢٨ مايو ٢٠٢٦م على مسرح جامعة شرق إفريقيا العالمية بالعاصمة كمبالا، بمشاركة عدد من الموسيقيين والفنانين من دول المنطقة.

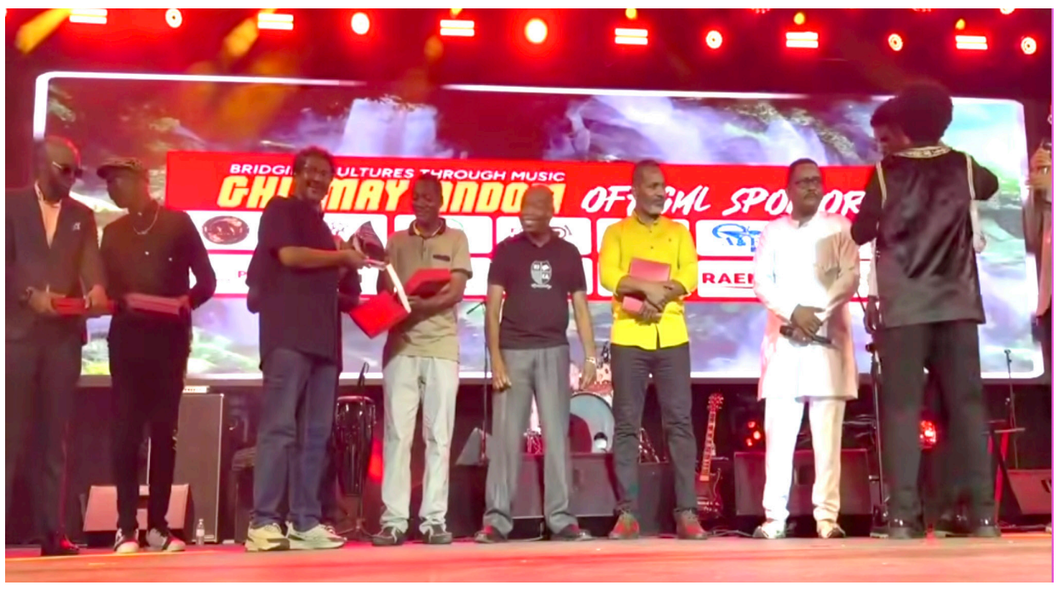

وأعلن قرماي -خلال المناسبة- عن تقديم دروع تكريمية لعدد من الشخصيات الموسيقية والإعلامية، تقديرًا لإسهاماتهم الطويلة في المشهد الثقافي بشرق إفريقيا، من بينهم الموسيقي السوداني حسام عبد السلام، إلى جانب الصحفي ومنتج الأفلام الطيب صديق، بالإضافة إلى أسماء موسيقية من إريتريا وأوغندا.

من جانبه، عبَّر حسام عبد السلام، عن سعادته بخوض أول تجربة فنية له في أوغندا، مؤكدًا أن المشاركة بالنسبة له تتجاوز حدود الغناء إلى رسالة ثقافية وإنسانية أوسع.

وقال حسام: «إن هذه الرحلة تمثل بالنسبة لي أكثر من مجرد مشاركة فنية، فهي فرصة للاحتفاء بالفكرة التي أؤمن بها دائمًا، وهي أن التنوع الثقافي يمثل مصدر قوة، وأن الموسيقى تُعدُّ من أجمل اللغات القادرة على التقريب بين الشعوب وبناء جسور حقيقية من المحبة والاحترام».

وأضاف أنه سعيد بمشاركة كوكبة من الموسيقيين من دول شرق إفريقيا، مشيرًا إلى أنه يحمل معه «جزءًا جميلًا من روح السودان» إلى هذا الاحتفال الفني.

أما الصحفي والمنتج الطيب صديق، فقد وصف المهرجان بأنه مساحة للفن الحقيقي والموسيقى الجميلة، وقال في تصريح له: «حفل العيد في كمبالا... المزيكا الصاح... الغنا السمح».

وأكد الطيب أن قرماي أندوم ظلَّ معروفًا بحبه الكبير للسودان والسودانيين، مشيرًا إلى حرصه على مشاركة الفنانين السودانيين ضمن فعاليات المهرجان، إلى جانب فنانين من عدة دول إفريقية.

وشهد الحفل حضورًا وتفاعلًا من الجاليات الإفريقية، في فعالية عكست الروابط الثقافية والفنية المشتركة بين شعوب المنطقة، ورسَّخت لفكرة أن الموسيقى لا تزال قادرة على تجاوز الحدود وصناعة مساحات للتقارب والتواصل بين الشعوب.

من لندن إلى السودان مشيًا... رحلة إنسانية توثق معاناة الحرب وتنادي بالسلام

صوت الأمة- عبد الله حسن

يواصل الرحالة السوداني علي إبراهيم، المعروف باسم «جوكي»، رحلته سيرًا على الأقدام من العاصمة البريطانية لندن إلى السودان، في مبادرة إنسانية تهدف إلى تسليط الضوء على معاناة السودانيين جراء الحرب، والدعوة إلى السلام ودعم المتضررين.

وانطلقت الرحلة في مارس الماضي من لندن، مرورًا بعدد من الدول الأوروبية، بينها فرنسا وسويسرا وإيطاليا، قبل وصوله إلى مصر، حيث يواصل طريقه جنوبًا باتجاه السودان.

ويوثّق جوكي رحلته بشكل يومي عبر منصات التواصل الاجتماعي، ناشرًا مقاطع فيديو وتحديثات عن مسار الرحلة والتحديات التي يواجهها، مثل طول المسافات وتقلُّبات الطقس والإرهاق البدني الناتج عن المشي المستمر.

ويؤكد الرحالة السوداني، أن رحلته رسالة إنسانية تهدف إلى لفت الانتباه إلى الأزمة السودانية وحشد الدعم للمتضررين، ونشر قيم السلام في ظل الحرب.

وحظيت المبادرة بتفاعل واسع من متابعين وجاليات سودانية في الدول التي مرَّ بها، حيث تلقى دعمًا معنويًا ولوجستيًا خلال مسيرته.

ومن المتوقع أن يواصل جوكي رحلته عبر الأراضي المصرية وصولًا إلى السودان خلال الفترة المقبلة، وسط متابعة متزايدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في ذكرى رحيله... محمد محي الدين وإرث التجديد في الأدب السوداني

صوت الأمة- عبد الله حسن

في ذكرى رحيله التي مرَّت الأسبوع الماضي (مايو 2015م- 2026م)، يُستعاد حضور المبدع السوداني محمد محي الدين بوصفه أحد أبرز الأصوات التجريبية في الشعر والمسرح والسرد في السودان.

جمع محي الدين بين عدة حقول إبداعية، فكان شاعرًا وقاصًا ومسرحيًا وكاتبًا مهتمًا بتطوير شكل النص، كما استفاد من تقنيات السينما والحوار والمونتاج في كتاباته. وتخرّج من المعهد العالي للموسيقى والمسرح، وكان من أوائل الدارسين فيه، قبل أن يستقر لاحقًا في مدينة ود مدني التي شكَّلت مركزًا لنشاطه الثقافي.

شارك في تأسيس رابطة الجزيرة للآداب والفنون، وكان من الوجوه الفاعلة في الحراك الثقافي خلال الثمانينيات والتسعينيات، كما ارتبط اسمه بتجارب مسرحية رائدة ضمن «مسرح الشارع» وجماعة السديم المسرحية.

امتد أثره إلى الغناء، إذ غنى له مصطفى سيد أحمد قصيدة «المناديل الوضيئة»، كما لحّنت وغنّت له ياسمين إبراهيم «مطر الليل»، ما أسهم في انتشار نصوصه خارج حدود النشر الأدبي التقليدي.

ظل محمد محي الدين حتى رحيله عام 2015م، مؤمنًا بأن الإبداع الحقيقي يقوم على التفاعل بين الفنون وتواصل الأجيال، وهو ما جعل تجربته حاضرة حتى اليوم في الذاكرة الثقافية السودانية.

فنانون في مرمى الاتِّهامات...

جدل حفل الإمارات يعيد أسئلة الحرب والسياسة والفن إلى الواجهة

صوت الأمة- عبد الله حسن

أشعلت مشاركة عدد من الفنانين السودانيين في حفل جماهيري بدولة الإمارات موجة واسعة من الجدل والانقسام على منصات التواصل الاجتماعي، بين مَنْ رأى في الخطوة نشاطًا فنيًا عاديًا موجَّهًا للجالية السودانية بالخارج، وبين من اعتبرها موقفًا سياسيًا يحمل دلالات تتجاوز الغناء والطرب، في ظلِّ الحرب الدائرة وتعقيدات العلاقات الإقليمية المرتبطة بالأزمة السودانية.

وشارك في الحفل كلٌّ من الفنان محمد بشير الدولي، وإنصاف مدني، ويوسف البربري، وطه سليمان، وسط حضور جماهيري كبير من السودانيين المقيمين بالإمارات. وتداول ناشطون مقاطع مصوَّرة من الأمسية التي شهدت تقديم فقرات غنائية وتراثية، وتفاعلًا واسعًا من الجمهور مع الأغاني الوطنية والشعبية المعروفة.

المشاركة نفسها قوبلت بردود فعل متباينة؛ إذ رأى مؤيدو الحفل أن الفنانين يؤدون دورهم الطبيعي في الترفيه عن الجاليات السودانية التي تعيش أوضاعًا نفسية وإنسانية صعبة بسبب الحرب، مؤكدين أنَّ الفن يجب ألا يتحوّل إلى ساحة لتصفية حسابات سياسية.

في المقابل، اعتبر معارضون أن إقامة حفلات فنية في الإمارات خلال هذه المرحلة الحساسة، يمثل استفزازًا لمشاعر قطاعات من السودانيين الذين يتَّهمون أبوظبي بدعم أطراف في النزاع السوداني، ولذلك رأوا أن المشاركة لا يمكن فصلها عن السياق السياسي القائم.

وتصاعد الجدل أكثر بعد تصريحات الإعلامي الرشيد بدوي عبيد، الذي هاجم الفنانين المشاركين بعنف، وطالب رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان بمعاقبتهم، مستخدمًا تعبير «to crucify» في وصف ما يجب أن يحدث لهم، معتبرًا أن جريمتهم تتمثل في «التعامل مع العدو الذي يستهدف وحدة التراب السوداني»، -بحسب تعبيره-.

غير أن تصريحات الرشيد بدوي فجّرت بدورها موجة انتقادات مضادة، حيث رأى كثيرون أن لغة التحريض والتخوين ضد الفنانين تجاوزت حدود الاختلاف السياسي، خاصة وأن الفنانين -بحسب المدافعين عنهم- لم يحملوا السلاح ولم يشاركوا في أي نشاط عسكري أو سياسي مباشر، وإنما شاركوا في حفل جماهيري فني.

كما استحضر متابعون ما وصفوه بازدواجية المعايير في التعامل مع بعض الشخصيات المرتبطة بالحرب، مشيرين إلى أن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان استقبل في فترات سابقة شخصيات كانت محسوبة على التمرد أو متهمة بالانخراط فيه، مثل النور القبة والسافنا وكيكل، دون أن يواجه ذلك المستوى نفسه من الهجوم من قبل بعض الأصوات التي تهاجم الفنانين اليوم.

وقال منتقدون إن «الشطارة ظهرت فقط على الفنانين المساكين»، بينما تم التغاضي عن ملفات أكثر تعقيدًا وخطورة تتعلَّق بقيادات ومجموعات مسلحة وتحالفات الحرب نفسها، معتبرين أن تحميل الفنانين وحدهم مسؤولية المواقف السياسية يعكس حالة الاستقطاب والانفعال التي فرضتها الحرب على المجتمع السوداني.

وبين مؤيد ومعارض، أعادت القضية إلى الواجهة سؤالًا ظلَّ مطروحًا منذ اندلاع الحرب: هل يمكن فصل الفنِّ عن السياسة في زمن الصراعات، أم أن كلَّ ظهور أو موقف عام أصبح يُقرأ بالضرورة باعتباره اصطفافًا سياسيًا؟

البث التلفزيوني لبطولة النخبة.. شد وجذب والضحية المشاهد

الخرطوم. صوت الأمة

تواصلت حالة الجدل والارتباك حول حقوق بث مباريات بطولة النخبة السودانية، في مشهد أثار استياء الجماهير والمتابعين داخل السودان وخارجه، بسبب القرارات المتضاربة المتعلقة بنقل المباريات.

وبعد أن تولى التلفزيون السوداني نقل بعض مباريات البطولة، فوجئ الجمهور بإيقاف البث بقرار من الاتحاد السوداني لكرة القدم، الذي قرر تحويل حقوق النقل إلى منصاته الخاصة. غير أن هذه المنصات واجهت انتقادات واسعة بعد فشلها في بث عدد من المباريات، الأمر الذي أثار غضب المشاهدين، خاصة الجماهير السودانية المقيمة خارج البلاد، التي دفعت اشتراكات بالدولار مقابل متابعة المنافسات.

وفي محاولة لمعالجة الأزمة، أعلن المكتب الإعلامي للاتحاد عودة البث عبر التلفزيون السوداني، إلا أن هذا الاتفاق لم يستمر طويلًا، إذ تم إلغاؤه مجددًا بواسطة مراقبي المباريات، لتعود حالة الغموض بشأن الجهة المخولة بنقل البطولة.

ودفعت الأزمة ناديي القمة، الهلال والمريخ، إلى إصدار بيانين منفصلين عبّرا فيهما عن استيائهما من التخبط الذي صاحب ملف البث، مطالبين بالسماح لمكاتبهما الإعلامية بنقل المباريات عبر منصاتهما الرسمية، خاصة في ظل إلغاء الاتفاق مع التلفزيون وعدم قدرة منصة الاتحاد على توفير تغطية مستقرة للمنافسات.

وفي ظل استمرار الخلافات وتبادل القرارات، يبقى المشاهد السوداني الخاسر الأكبر من أزمة البث، بينما يظل ملف نقل مباريات النخبة رهينًا للشد والجذب بين الأطراف المختلفة، وسط مطالب متزايدة بضرورة التوصل إلى حلول تضمن حق الجماهير في متابعة البطولة بصورة منتظمة ومهنية.

فريد لاعب الهلال يتوج بجائزة أفضل حارس مرمى بوركينابي في أفريقيا

متابعات. صوت الأمة

فاز الحارس سفيان فريد ويدراوغو، لاعب نادي الهلال السوداني، بجائزة «سولاما دور» لأفضل حارس مرمى بوركينابي في القارة الأفريقية، وذلك للمرة الثالثة في مسيرته بعد تتويجه بها خلال مواسم 2022 - 2023 و2023 - 2024 و2025 - 2026.

وتُعد جائزة «سولاما دور» جائزة كروية بوركينية أُنشئت تخليدًا لذكرى حارس المرمى الراحل عبد الله سولاما، الذي توفي عام 2017. وتهدف الجائزة إلى تكريم أفضل حراس المرمى في بوركينا فاسو وعلى مستوى القارة الأفريقية، تقديرًا للتميز في مركز حراسة المرمى.

تدشين منصة الهلال للذكاء الاصطناعي في مرحلتها التجريبية

متابعات. صوت الأمة

في إطار توجهاته نحو التطور التقني والتحول الرقمي، أعلن نادي الهلال تدشين منصة الهلال للذكاء الاصطناعي في مرحلتها التجريبية، كأول منصة ذكاء اصطناعي تفاعلية موجهة للجماهير في السودان، وذلك ضمن حزمة الخدمات المقدمة عبر منصة مجتمع الهلال.

وتمثل المنصة خطوة متقدمة في مسيرة النادي نحو مواكبة التطورات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيز حضوره الرقمي، من خلال توفير تجربة تفاعلية تتيح للجماهير الوصول إلى المعلومات والخدمات بصورة أكثر سهولة وفاعلية.

كما تسهم المنصة في توثيق تاريخ النادي وإرثه الممتد عبر الأجيال، لتكون مرجعًا معرفيًا للباحثين والمؤرخين والجماهير، بما توفره من معلومات مرتبطة بتاريخ الهلال وحاضره، إلى جانب الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات وتقديم العديد من المزايا التفاعلية التي تعزز ارتباط الجماهير بناديها.

وأكد النادي أن المنصة لا تزال في المرحلة التجريبية، داعيًا الجماهير إلى الاستفادة منها وتقديم الملاحظات والمقترحات التي تسهم في تطويرها وتحسين تجربة المستخدم، تمهيدًا لإطلاقها بصورة متكاملة خلال المراحل المقبلة.

المريخ والهلال يواصلان الهيمنة..

وصراع القاع يزداد في النخبة

صوت الأمة. عبد الله حسن

اختتمت منافسات الأسبوع الرابع من مرحلة النخبة بالدوري السوداني الممتاز وسط استمرار التفوق اللافت لقطبي الكرة السودانية، المريخ والهلال، اللذين واصلا حصد النقاط بالعلامة الكاملة، فيما اشتدت المنافسة على المراكز المؤهلة للمشاركات الخارجية، وتفاقمت معاناة فرق مؤخرة الترتيب.

وحافظ المريخ على صدارة الترتيب بعدما واصل سلسلة انتصاراته، ورفع رصيده إلى 12 نقطة من أربع مباريات، حقق خلالها أربعة انتصارات متتالية دون أي تعثر. وقدم الفريق الأحمر مستويات هجومية مميزة جعلته الأقوى هجومًا في البطولة حتى الآن، بعدما سجل 16 هدفًا مقابل ثلاثة أهداف فقط في شباكه، لينفرد بالصدارة بفارق الأهداف.

ولم يكن الهلال بعيدًا عن المشهد، إذ يملك الرصيد ذاته من النقاط بعد تحقيقه أربعة انتصارات متتالية أيضًا. وتميز الأزرق بصلابته الدفاعية الكبيرة، حيث لم تستقبل شباكه سوى هدف واحد خلال أربع جولات، ليصبح صاحب أقوى خط دفاع في المنافسة، فيما أحرز لاعبوه 12 هدفًا، ما أبقاه في المركز الثاني بفارق الأهداف خلف غريمه التقليدي.

وفي المنطقة الوسطى من الجدول، يتواصل التنافس على المركز الثالث بين الأهلي مدني وهلال الساحل، حيث يتساوى الفريقان برصيد سبع نقاط لكل منهما. ويحتل الأهلي مدني المركز الثالث مستفيدًا من حصيلته الهجومية التي بلغت ثمانية أهداف، بينما يواصل هلال الساحل تقديم مستويات دفاعية مميزة جعلته من بين أفضل الفرق على مستوى التنظيم الدفاعي، بعدما استقبلت شباكه ثلاثة أهداف فقط.

أما أم مغد فيحتل المركز الخامس برصيد ست نقاط من انتصارين وخسارتين، حيث لا يزال يبحث عن مزيد من الاستقرار في النتائج من أجل الاقتراب من فرق المقدمة، بعدما سجل ستة أهداف واستقبل تسعة أهداف خلال الجولات الأربع الماضية.

وعلى الجانب الآخر، تبدو أوضاع فرق المؤخرة أكثر تعقيدًا مع استمرار النتائج السلبية. ويملك كل من حي الوادي نيالا وهلال الفاشر نقطة واحدة فقط، بعد فشل الفريقين في تحقيق أي انتصار حتى الآن. ويعاني هلال الفاشر بشكل خاص على المستوى الهجومي، بعدما اكتفى بتسجيل هدف وحيد في أربع مباريات، ليكون الأضعف تهديفًا بين الفرق التي نجحت في التسجيل.

وتزداد الأزمة حدة بالنسبة للفلاح عطبرة، الذي يعيش بداية صعبة للغاية، إذ خسر مبارياته الأربع جميعها دون أن ينجح في حصد أي نقطة أو تسجيل أي هدف، بينما استقبلت شباكه 15 هدفًا، ليصبح صاحب أضعف خط دفاع وأسوأ فارق أهداف في البطولة حتى الآن.

ومع اقتراب البطولة من مراحلها الحاسمة، تشير المؤشرات الحالية إلى انحصار المنافسة على اللقب بين المريخ والهلال في ظل تفوقهما الواضح على بقية المنافسين، بينما يتواصل الصراع بقوة على المراكز المتقدمة، في وقت تسابق فيه فرق القاع الزمن من أجل إنقاذ موسمها.

على حساب أرسنال.. باريس سان جيرمان يتوج بدوري أبطال أوروبا

متابعات. صوت الأمة

توج باريس سان جيرمان الفرنسي، السبت، بلقب دوري أبطال أوروبا لكرة القدم، بعد فوزه على أرسنال الإنجليزي بركلات الترجيح (4-3)، عقب انتهاء الوقتين الأصلي والإضافي بالتعادل (1-1) في المباراة النهائية.

وعلى ملعب بوشكاش أرينا في العاصمة المجرية بودابست، تقدم أرسنال مبكرًا عبر الألماني كاي هافيرتز في الدقيقة السادسة، قبل أن يدرك باريس سان جيرمان التعادل عن طريق عثمان ديمبيلي من ركلة جزاء في الدقيقة 65.

واحتكم الفريقان إلى ركلات الترجيح بعد استمرار التعادل حتى نهاية الوقتين الأصلي والإضافي، لتبتسم الكفة للفريق الفرنسي الذي حسم اللقب بنتيجة (4-3)، محافظًا على الكأس التي توج بها في الموسم الماضي.

وتعد هذه المرة الثانية عشرة التي تلعب فيها ركلات الترجيح دورًا حاسمًا في تحديد بطل دوري أبطال أوروبا، كما أنها الأولى منذ نهائي موسم 2015-2016 الذي حسمه ريال مدريد الإسباني على حساب جاره أتلتيكو مدريد.

وأصبح باريس سان جيرمان ثاني فريق في العصر الحديث ينجح في الاحتفاظ بلقب دوري أبطال أوروبا، بعد ريال مدريد الذي توج بالبطولة ثلاث مرات متتالية بين عامي 2016 و2018.

وجاء تتويج الفريق الفرنسي بعد مباراة قوية ومتكافئة، شهدت ندية كبيرة بين الطرفين، قبل أن تحسمها ركلات الترجيح لصالح باريس سان جيرمان، الذي واصل حضوره القوي على الساحة الأوروبية وحقق لقبه القاري الثاني تواليًا.

الصفحة الأخيرة
صوت الأمة
• نكمل المشهد •
الأحد 31 مايو 2026م - 14 ذو الحجة 1447هـ

مسدار

يا من أنبت الزرع المخضر فرعو
يا من بدل الدم باللبن فى ضرعو
يا رازق الخلوق حتى المخالفين شرعو
اسقي عرق شجرتي الديمة يابس فرعو

الطيب ود ضحوية

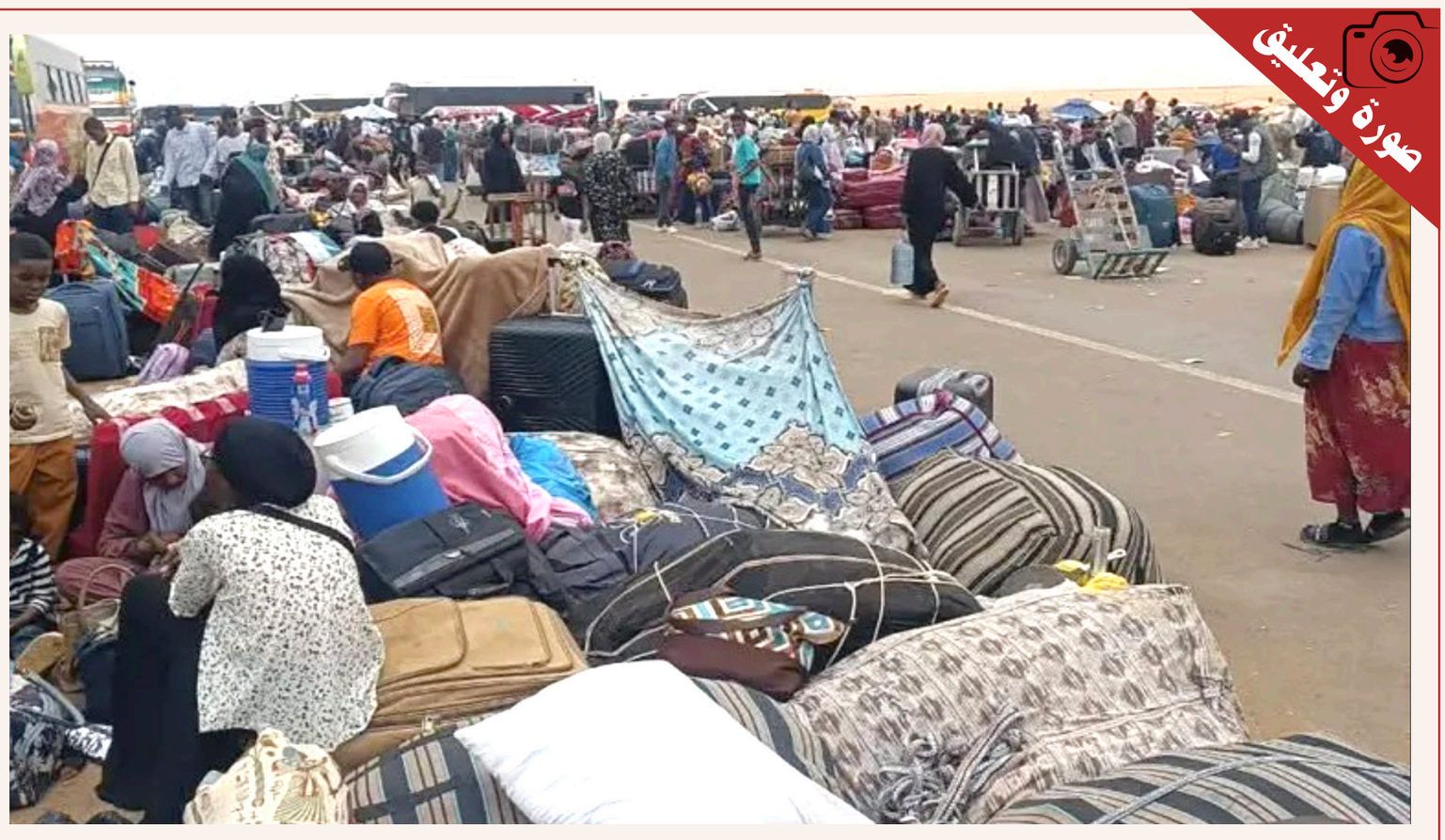

صورة وتعليق

يتكرر المشهد المأساوي كل مرة في معبر أرقين مع تدفق عودة السودانيين من مصر ، فتصطدم أشواق العودة التي تسبقها دعوات الحكومة بواقع أقل ما يوصف بأنه مخجل بحيث تعجز السلطات المختصة في توفير بصات بصورة عاجلة تنهي معاناة العالقين.

طاهر المعتصم

editor-in-chief@soutalumma.net

من على الشرفة

حكومة الدسدسة

اكتملت سنة من السنوات العجاف على السودان وحكومة إدريس تتولى مقاليد الأمور. وأصبح كثير من أهل السودان يضعون أيديهم على قلوبهم كلما زار رئيس الوزراء أي دولة، من كمّ انهيار الصورة الذهنية لأنظمة الحكم السودانية. فما بين الهتاف في العاصمة الإريترية: (يعيش الرئيس أسياس)، وزيارة المملكة العربية السعودية دون لقاء قيادتها، والمرور على قهاوي المحروسة في الزيارة الأولى إلى مصر، والغداء تحت قبة البرلمان البريطاني دون لقاء رئيس وزراء المملكة المتحدة.

أما داخليًا، فقد قمت بعمل استبيان على عينة عشوائية من بعض أهل بلادي. وكان سؤال الاستبيان: (اذكر ثلاثة وزراء في الحكومة الحالية)، وكانت النتيجة عدم وجود إجابة كاملة، مما يدل على الأداء الباهت لدى الحكومة، وفق ما عكسته العينة التي جرى عليها الاستبيان.

إن عدم وجود خطة استراتيجية واضحة المعالم هو الملمح الأبرز، كما أن عدم وجود برلمان منتخب يحاسب المسؤولين هو أصل المصائب. وكان الواضح أن مواطن الاختلال في الأداء الحكومي - على سبيل المثال قضية صندوق الضمان الاجتماعي - لا تتم معالجتها إلا عبر توجيه من أعلى، فيتم إقالة المسؤول دون أن نعلم هل تم التحقيق معه أم لا. وكذلك حدث عند تعيين وكيل لوزارة المالية رغمًا عن الوزير المسؤول.

غابة السنط، رئة الخرطوم التي تتنفس بها، أظهرت مقاطع فيديو تعرض أغلب أشجارها للقطع الجائر دون معرفة الجاني. ولم نجد أن وزير الزراعة أو والي الخرطوم المكلف قد قاما بوضع خطة أو تجهيز تمويل لإعادة غرس شتلات الأشجار ورعايتها، لتنمو خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بما يسهم في خفض الكربون والتلوث في العاصمة.

أما أمر الدسدسة (عدم الشفافية)، فقد اتضح في تكلفة إعمار جسر الحلفايا دون عطاء مفتوح، ورغم إيقاف الأمر، فقد تكرر في قضية (الهوية الرقمية) عبر تطبيق «سوداباس»، والتي لم أجد إعلانًا لعطاء دولي بشأنها، مثلما حدث في مشروع السجل المدني الذي فازت به شركة ألمانية. كما يبرز التساؤل: هل هناك خدمات تحتاج إلى الهوية الرقمية الآن؟ وأين ستُحفظ البيانات؟ ومن يملك حق الوصول إليها؟ وكيف ستتم حمايتها ؟

آخر قولي إن انعدام الشفافية والتخبط في الأداء وتخريب الصورة الذهنية لأنظمة الحكم السودانية، يضاف إليها خوف السودانيين على بياناتهم الرقمية، بعد أن فقد أغلبهم ممتلكاتهم، وفقد بعضهم أرواحهم، في حرب لم تُبقِ ولم تذر.

إيقاع الأمة

صحفيون في القاهرة

حلّ بـ (قاهرة) المعز، عدد من نجوم الصحافة السودانية، في مقدمتهم الدكتور مرتضى الغالي، كما وصل الصحفي خالد عبد العزيز، مدير مكتب وكالة رويترز في السودان، وصاحب العديد من الجوائز الصحفية الرفيعة، من بين الوافدين أيضًا خالد عويس، مدير مكتب قناة الشرق للأخبار، وحضرت كذلك الإعلامية مها التلب، مراسلة قناة الشرق، ومن مقديشو، قدم الخبير الإعلامي موسى حامد، كما وصل محمد محمد عثمان، مدير مكتب بي بي سي في الخرطوم.

عزاء واجب

انتقل إلى رحمة مولاه الدكتور عمر الضو الخضر ،المغفور له بإذن لله، والد المهندسة مي والأستاذ محمد مدير عام بنك أفريقيا و الخليج والمهندس جلال بالبحرين و المهندس إبراهيم و المهندس الطاهر و المهندس عبد القادر بلندن، الفقيد زوج السيدة وداد الدقير شقيقة د. جلال الدقير والاستاذ محمد الدقير والمهندس عمر الدقير - رئيس حزب المؤتمر السوداني واخوانهم واخواتهم، العزاء موصول لأسرته و آل الدقير.

الفريق شرطة الصادق المجذوب في ذمة الله

انتقل الى رحمة مولاه الفريق شرطة الصادق مجذوب احمد طلحة يوم الثلاثاء الماضي واقيم العزاء بمسجد العوضي بالقاهرة التعازي والمواساة للأسرة ولصهره مجد الدين عبد العزيز عوض ساتي.

«صالون الإبداع»

أقام «صالون الإبداع» يوم المعايدة السودانية، رابع أيام عيد الأضحى المبارك بصالة حدائق دار العلوم بالسيدة زينب بالعاصمة المصرية القاهرة، و اشتمل البرنامج على مسابقات وأنشطة ترفيهية للأطفال، و عرض مسرحي قدمه نادي نادوس، بجانب فقرات غنائية وإبداعات قدمها «كورال رابطة الطلاب السودانيين بجامعة الزقازيق «، وشهدت الأمسية فقرة غنائية متميزة مع الفنان الأمين خلف الله.

لبنى أحمد حسين

كلام رجال

جنقول والبنك المركزي.. أم جركم التي أكلت خريفين!

أعلنت "سلطة تأسيس" تعيين حسين يحيى جنقول محافظًا لبنكها المركزي. أم جركم التي أكلت خريفات الخرطوم الثلاث، بانتظارها خريف رابع في نيالا هذه المرة.

فالرجل عيّنه المخلوع البشير قبل سقوطه بأسابيع، واستمر خلال مجلس البرهان العسكري، ثم أزاحته حكومة حمدوك، قبل أن يعيده البرهان بعد انقلاب 25 أكتوبر، ثم يعفيه بعد أقل من شهر من اندلاع الحرب. والآن يعود اسم جنقول مجددًا، لكن في مشروع بنك مركزي موازٍ.

والمفارقة أنّ الخطوة جاءت بعد أيام فقط من إقرار بنك السودان، عمليًا، استمرار سريان العملة القديمة في المناطق خارج سيطرة حكومة البرهان. لكن "سلطة نيالا" لم ترد التحية بأحسن منها، بل اعتبرت التنازل مساحة للتصعيد، وشرعت في بناء مؤسسات مالية ونقدية موازية.

وإذا قبل جنقول المنصب، فستكون نيالا قد اصطادت نمرًا حقيقيًا؛ ليس فقط لخبرة الرجل الطويلة، بل لأنه يحمل شيئًا أهم: التوقيع. فتوقيع جنقول موجود أصلًا على العملة القديمة المتداولة في مناطق سيطرة "تأسيس"، ما يعني أن مشروعها النقدي لا يبدأ من الصفر، ولا يحتاج إلى إهدار الأموال في طباعة أوراق نقدية جديدة كما تفعل حكومة البرهان، المدمنة على طباعة العملة وتغييرها.

وكل ذلك يعني أن الحرب لم تعد مجرد صراع عسكري، بل انتقلت إلى مرحلة بناء مؤسسات سيادية موازية: بنك، ونقد، وشرعية خاصة بكل جغرافيا.

فأحيانًا لا يبدأ الاعتراف بالانفصال برفع الراية والعلم، وإنما حين يثير إعلان تكوين الحكومة الموازية كل هذا الضجيج والرفض، بينما يمر خبر بنكها المركزي الموازي بصمت... و»سلام»!

حوار أهل الوجعة!!

أشرف عبد العزيز

على المحك

منذ أن حطت طائرة رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان في سلطنة عُمان، لم تهدأ عواصف التحليل السياسي، وتحولت منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام إلى ساحات للتكهنات التي جزمت بحدوث لقاء سري مع مسؤولين إماراتيين تحت مظلة الوساطة العُمانية.

هذا الحراك الإعلامي لم يكن عفوياً، بل عكس حالة من الترقب الشديد المشوب بالقلق، خاصة أن الردود الرسمية أثرت الصمت في بادئ الأمر، تاركةً المجال لسيناريوهات «المكتوم» لتشكّل وعي الشارع، قبل أن يخرج البرهان بنفسه، خلال معايدته لكبار ضباط الجيش، لينفي تلك التكهنات جملةً وتفصيلاً، في خطوة حملت أبعاداً عسكرية واستراتيجية واضحة لحفظ التماسك الداخلي.

ويأتي هذا النفي الرئاسي في سياق مفهوم تماماً ضمن أدبيات إدارة المعارك، حيث تمثل الروح المعنوية للقوات المقاتلة خط الدفاع الأول الذي لا يمكن المغامرة به، لا سيما بعد الهجوم غير المسبوق الذي شنه بعض الفاعلين الإعلاميين المؤيدين للجيش ضد البرهان بمجرد انتشار الشائعات، مما خلق رأياً عاماً سالباً دفع بالقائد العام إلى الاستنجاد بالشارع والتحصن باللقاءات الشعبية المباشرة لامتصاص الغضب وإعادة ترتيب الصفوف وتأكيد الثوابت.

إلا أن هذه الحادثة كشفت عن خارطة معقدة من التململ والمخاوف لدى قوى متعددة تتشارك الخوف من سيناريوهات السلام، وإن اختلفت دوافعها. وتبرز هنا حركات دارفور الموقعة على اتفاقية أبوجا، التي تعيش حالة من التوجس تضاعفت مع عودة قيادات بارزة من الدعم السريع، مثل النور القبة والسافنا، إلى المشهد، حيث باتت هذه الحركات تنظر بعين الريبة إلى أي خطوة نحو التسوية، حتى وإن كانت تعني استسلام الخصم بالكامل، خوفاً من تبدل موازين القوى واهتزاز مكاسبها السياسية والعسكرية على الأرض.

وفي المقابل، يمر التيار الإسلامي بمنعطف حرج وضع تفكيره في خانة «التحوط الذكي» بعد التصنيف الأمريكي الأخير لبعض واجهاته بالإرهاب، الأمر الذي أحدث انقساماً داخلياً عميقاً بين معسكرين؛ أحدهما متمسك باستمرار الحرب حتى نهايتها ويرى فيها طوق النجاة الوحيد والسبيل الحتمي للخلاص، ومعسكر آخر يبحث، ببراغماتية، عن تسوية تحفظ ماء الوجه وتضمن بقاء ما تبقى من التنظيم عبر تفريخ واجهات مدنية وسياسية جديدة تضمن له مقعداً في مستقبل البلاد دون إثارة الحساسيات الدولية.

ولا يمكن قراءة هذا المشهد المعقد بمعزل عن شبكات المصالح التي نمت وتغذت على هامش النزاع، حيث يقف تجار الحرب والفاسدون كحائط صد منيع أمام أي تقارب، مدركين أن صمت المدافع يعني، بالضرورة، تجفيف منابع كسبهم غير المشروع وتفكيك الإمبراطوريات المالية القائمة على معاناة المواطنين، مما يجعلهم محفزاً أساسياً لاستمرار التصعيد وضخ خطاب الكراهية لضمان ديمومة الفوضى.

إن المفارقة الصارخة تكمن في أن جميع هذه الأطراف والكتل تسوق نفسها للرأي العام بصفتها «أهل الوجعة» الحقيقيين والمتأثرين المباشرين بظلال الحرب، لكن التدقيق في مواقفها يثبت أنها تدرك تماماً أن وجعتها الكبرى ستتجسد في لحظة توقيع السلام، لأن السلام المستدام يتطلب تقديم تنازلات وطنية مريرة وتاريخية، وهي تضحيات تبدو هذه المجموعات غير مؤهلة ولا مستعدة لتقديمها على حساب مكاسبها الحزبية أو الشخصية أو الجهوية.

وبناءً على هذه المعطيات، يجد رئيس مجلس السيادة نفسه أمام الاختبار الأصعب في مسيرته، إذ لم يعد مطلوباً منه فقط إدارة العمليات العسكرية أو مخاطبة المتضررين من ويلات النزوح واللجوء، بل أصبح مطالباً بابتكار حوار استراتيجي شفاف وشجاع، قادر على إقناع النخب المتخوفة من مآلات السلام قبل إقناع الجماهير الموجوعة من الحرب، وحشد هذه القوى نحو رؤية وطنية موحدة. وإلا فإن أي محاولة للحل ستتحول إلى نسخة مكررة من الحوارات السياسية السابقة المعزولة عن الواقع، ليصبح «حوار الوجعة» مجرد صدى باهت لتجارب ماضية، مثل «حوار الوثبة»، الذي لم يورث البلاد سوى مزيد من التمزق والانسداد.